

**تحذيرات من عدم جهوزية إسرائيل لمواجهة خطوات فلسطينية دولية وتزايد تدهور مكانتها**

صفحة (٦) من ٦

**”محكمة العدل العليا“ الإسرائيلية تشرعن، مجدداً، سياسة هدم البيوت الفلسطينية بذريعة كونها ”ردعية لا عقابية!“**

صفحة (٧) من ٧



«الشائئ» باراك ونتنياهو.

## باراك: الأمر الحاسم لدى نتنياهو بقاؤه السياسي!

«\*نتنياهو وليبرمان رفضا مفاوضات مع الفلسطينيين حتى من أجل تمهيد الأجواء العالمية لضرب إيران!»\*

كشف وزير الدفاع الإسرائيلي السابق ورئيس الحكومة الأسبق، إيهود باراك، عن مداولات أجراها مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية، أفيفدور لبيرمان، خلال ولاية الحكومة السابقة، وتبين منها أن نتنياهو رفض التقدم في المفاوضات حول سلام مع الفلسطينيين من دون موافقة لبيرمان، لكنه استدركه وقال «ربما كانت هذه مجرد ذريعة وأن نتنياهو يرفض قيام دولة فلسطينية.»

وقال باراك في مقابلة أجرتها معه صحيفة «هارتس»، ونشرتها يوم الجمعة الماضي، إنه «في بداية ولاية تلك الحكومة، اعتقدت أن الرغبة في إحداث نقطة زمنية يكون بالإمكان فيها التوصل إلى توافق واسع أو إلى حد أدنى من المعارضة لإمكانية شن عملية عسكرية إسرائيلية مستقلة في إيران، ستؤدي إلى إخضاع كل الأمور الأخرى لهذا الغرض. أي أنه إذا كانت مهاجمة المنشآت النووية في إيران هي الأمر الأهم فعلا، فإن الامتحان الوحيد للقدرة القيادية يكمن بالاستعداد لإخضاع أمور أخرى من أجل تنفيذ الهجوم.»

وأضاف باراك أنه «كان واضحا أن الدخول في مفاوضات مكثفة (مع الفلسطينيين) سيرزِل بشكل كبير المحاوِز، وسيغير الوضع في أوروبا (أي الموقف من مهاجمة إيران)، وسيغير بشكل كامل الوضع في الولايات المتحدة أيضا، وهذا لن يجعلهم يصفقون لنا أو يشجعونا (على مهاجمة إيران)، لكنه سيهتم على المعارضة».

وأشار باراك إلى أنه كانت هناك معارضة إسرائيلية داخلية لمهاجمة إيران من جانب جهاز الأمن ووزراء ورئيس الدولة في حينه، شمعون بيريس، «الذين عملوا من أجل خلق الهلع البالغ لدى الجمهور»، معتبرا أن هذا «هلع لا أساس له».

وتابع باراك أنه «عندما يواجه الناس مخاوفهم مقابل قيادة غير قادرة على جمع قواها النفسية للانفعال بالموضوع الفلسطيني، وهو الأمر المؤلم أكثر ولكنه الأيسب من حيث بنيته ووضوحه، فإنهم يتساملون ما إذا كانت هذه القيادة قادرة أصلا على التعامل مع الأمر الأكبر».

وحول ما إذا كان نتنياهو يتذرع بموقف لبيرمان المعارض للمفاوضات مع الفلسطينيين، قال باراك «إن تعرف أبدا إذا كان بيبي ليس قادرا أو أنه لا يريد»، وأضاف أنه «شعر أكثر من مرة أنه نشأ لدى بيبي الإدراك بأن هذا (التقدم بالمفاوضات) هو الأمر الصائب من الناحية العقلانية، لكن مشكلته ليست في مجال الإدراك، فهو يهتم بالتعقيدات... وكان يقول لي في نهاية

### تقرير جديد:

## غياب تسوية سياسية وتزايد الحروب بين أسباب عدم استفادة مواطني إسرائيل من النمو الاقتصادي!

«\*كبير المحللين الاقتصاديين في صحيفة «هارتس»: "إدارة النزاع" مؤدأها سياسة مكلفة للغاية تفضي بالضرورة إلى انهيار اقتصادي\*

أكد تقرير «صورة النسيج الاجتماعي في إسرائيل»، الصادر عن «مركز أدفا»، يوم الأحد الفائت، وجود نمو اقتصادي في إسرائيل وتزايد الثراء، لكنه في الوقت نفسه شدد على أن المستفيدين الجديين منه هم أصحاب رأس المال والمشغلون الذين ينتمون إلى النخبة الاقتصادية العليا.

وقال معدو التقرير إنه على الرغم من أن الإسرائيليين يحبون أن ينظروا إلى أنفسهم كجزء من أوروبا الغربية، إلا أن معظم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تدل على أنهم موجودون «في الهوامش الشرقية والجنوبية» للقارة الأوروبية.

وبيين التقرير أن أكثر من خمس السكان في إسرائيل (٢٢٪) يتلقون أجرا متدنيا لا يتجاوز ثلثي متوسط الأجور، وفق معطيات العام ٢٠١٢، وبذلك تحتل إسرائيل المكان الثالث بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ٨٤٪ من متوسط الأجور، بينما معدل أجور اليهود الأشكناز وما دون ذلك، في العام ٢٠١٢، إلى ٧٠.٧٪ بينما نسبة العاملين الذين يتقاضون الحد الأدنى من الأجور وما دون ذلك في ٣١.٣٪.

وأشار التقرير إلى أن الفجوة بين أجور الرجال وأجور النساء بقيت على حالها، وإلى أن أجور النساء شكلت ٢٦.٢٪ من أجور الرجال في العام ٢٠٠٣، وارتفعت هذه النسبة إلى ٢٨.١٪ في العام ٢٠١٣.

ويدقق التقرير في معدل الأجور التي يتقاضاها اليهود الأشكناز واليهود الشرقيون والعرب في العام ٢٠١٣، وتبين أن معدل أجور العرب بلغ ٦٠.٧٦ شيكلا، أي ٦٧٪ من متوسط الأجور، بينما معدل أجور اليهود الأشكناز بلغ ١١٨٧٧ شيكلا، أي أعلى من متوسط الأجور بـ٣٢.٠٪، ومعدل أجور اليهود الشرقيين ١٠٠٣٣ شيكلا، أي أعلى من متوسط الأجور بـ١٠٪.

وأشار التقرير إلى أن نسبة البطالة في إسرائيل متدنية وبلغت ٥.٦٪، لكن

# المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ١٣/١٥/٢٠١٥م الموافق ٢٢ ربيع الأول ١٤٣٦هـ العدد ٣٤٩ السنة الثالثة عشرة

## درعي يتراجع عن استقالته ويعود إلى رئاسة حزب شاس

«\*نائب وزير الداخلية فاينا كيرشيناوم من «يسرائيل بيتينو» تعلن اعترالها الحياة السياسية»\*

باستسلام وخضوع الأمر الصادر عن مجلس حكماء التوراة بقيادة رئيس المجلس الحاخام شالوم كوهين... وبعد فترة ليست بسيطة أجريت خلالها حسابا للنفس الشخصي وعائلي ودرست مجمل الاعتبارات، فقد قررت أن حركة شاس ومئات الآلاف من ناخبيها أهم من أي اعتبار، وبرأس مرفوع، واعتزاز وإصرار ساستمر في قيادة الحركة من أجل مواصلة مشاريع سيدنا (عوفاديا يوسف) الكبرى ولكي أكون لسانا لجميع أولئك الذين أبقتهم الدولة في الخلف" في إشارة إلى الجهود الشرقيةين.

وفي سياق الانتخابات العامة الإسرائيلية، أعلنت نائبة وزير الداخلية وعضو الكنيست، فاينا كيرشيناوم، أمس، من حزب "يسرائيل بيتينو" ("إسرائيل بيتنا" لمن اعترالها الحياة السياسية على خلفية الشبهات ضدها في إطار قضية الفساد الكبرى التي تحقق فيها الشرطة. وأعلنت كيرشيناوم عن اعترالها الحياة السياسية في بيان، أصدرته قبل وقت قصير من دخولها إلى التحقيق لدى الوحدة القطرية للتحقيق في الفساد والجريمة المنظمة ("لا هف ٤٣٣").

وتطرقت كيرشيناوم في بيانها إلى ضبط مليوني شيكل في حسابها البنكي، وضبط مبلغ مشابه مرتبط باسمها، وقالت إن هذين المبلغين عبارة عن توفيراتها وتوفيرات زوجها، وإنها ورثت مبلغ مليوني شيكل، وإنها صرحت بذلك في الماضي وفق ما يقتضيه القانون.

وكانت كيرشيناوم قد أعلنت عن اعترالها الحياة السياسية، لدى الكشف عن قضية الفساد في حزب "يسرائيل بيتينو"، في نهاية الشهر الماضي، لكن تراجع عن ذلك في أعقاب اجتماعها مع رئيس الحزب ووزير الخارجية، أفيفدور لبيرمان، وبالإمس أعلنت نهائيا عن اعترالها.

وفي إطار قضية شبهات الفساد في "يسرائيل بيتينو" اقترح أفراد الشرطة من وحدة "لا هف ٤٣٣" مبنى بلدية العفولة، وأوقفوا رئيس البلدية وعددا من كبار الموظفين فيها واقتادتهم إلى التحقيق (طالع تقريرا مفصلا عن قضية الفساد هذه ص ٢).

## جهاز الشاباك يتهم شابا عربيا بمحاولة الانضمام إلى تنظيمات جهادية في سورية

«\*يعلون: نراقب من كُتب ظاهرة داعش وسط العرب في إسرائيل وفي غزة والضفة»\*

وأضاف الشاباك في بيانه أن «ظاهرة خروج عرب إسرائيليين إلى سورية هي ظاهرة بالغة الخطورة مع التنبيه بأن الأراضي السورية خافلة بأنشطة لجهات معادية لإسرائيل وعلى رأسها التنظيمات الجهادية. إن المواطنين العرب الإسرائيليين الذين يسافرون إلى هناك يتلقون تدريبات عسكرية ويتم تعرضهم إلى أيديولوجية جهادية متطرفة. وهناك خشية من أنه سيتم تعرضهم لاستغلال من قبل التنظيمات الإرهابية العاملة في سورية لتنفيذ عمليات إرهابية داخل إسرائيل واستخدامهم كمصادر للمعلومات عن أهداف حساسة في إسرائيل».

وأضاف بيان الشاباك أنه "يوجد خطر حقيقي لوقوعهم في أسر القوات المؤيدة لنظام الرئيس السوري (بشار) الأسد، وجمعهم خلف القضبان في ظروف بالغة الصعوبة مع تعذيبهم واتهامهم بالتجسس لصالح إسرائيل".

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون قال خلال جولته قام بها في مستوطنات الشمال مؤخرا والتقى خلالها رؤساء السلطات المحلية: "يسرني أن المنطقة هادئة ولا تعاني من التهديد، وهذا نتيجة الردع القائم، وسنفعّل كل ما في استطاعتنا من أجل المحافظة على الزדהار، لكن على الرغم من ذلك يتعين علينا أن نكون مستعدين لأي طارئ".

وتطرق يعلون إلى إرهاب داعش فقال: "يوجد من حولنا عاصفة، ففي سورية حرب أهلية مع مئات الآلاف من القتلى، ومن يتأمل هضبة الجولان السورية يستطيع أن يصر الدمار. إن ظاهرة داعش هي ظاهرة عالمية وتصل إلى أوروبا. لكنها ثانوية عندنا". وأضاف: "تتابع المؤسسة الأمنية من كُتب هذه الظاهرة وسط العرب في إسرائيل ووسط الفلسطينيين في الضفة وغزة، وفي هضبة الجولان أشخاص يميلون إلى أيديولوجيا جبهة النصرة، لكهم لا يقتربون من السياح الحدودي، ونحن نتعامل مع كل من يقترب من السياح، ونعرف كيف نمنع اقتراب العناصر الجهادية منه".

أعلن عضو الكنيست ازبيه درعي، أمس الاثنين، بصورة رسمية عن عودته إلى منصب رئيس حزب شاس، بعد أن كان قد أعلن عن استقالته من هذا المنصب قبل أسبوعين.

وكان درعي قد ألمح في أكثر من مناسبة، خلال الأسبوعين الماضيين، إلى احتمال تراجعه عن الاستقالة.

واستقال درعي من رئاسة حزب شاس في أعقاب نشر تسجيل للأعيم الروحي السابق لشاس، الحاخام عوفاديا يوسف، من العام ٢٠٠٨، وصف فيه درعي بأنه "شرير" وأن أجزاء من الجمهور تنظر إليه على أنه "سارق"، على خلفية إدانته الداخلية، وتسامل يوسف في الشريط "من سيصوت لسارق؟ من يصوت لمن تلقى رشوة؟ ولا يوجد لدى الجمهور ما يقوله ضد (رئيس الحزب السابق وعضو الكنيست إيلي) يشاي".

ويشار إلى درعي على أنه الحياة السياسية عشية الانتخابات الماضية، في نهاية العام ٢٠١٢، وأصبح رئيسا لحزب شاس، وسط توتر علاقات وخلافات مع يشاي، أدت بالتراتب مع تقديم موعد الانتخابات العامة في إسرائيل، الشهر الماضي، إلى انشقاق يشاي عن شاس وتشكيل حزب جديد سيخوض من خلاله الانتخابات المقبلة، في ١٧ آذار المقبل.

وتمهيدا لتراجع درعي عن استقالته، نشر حزب شاس، أول من أمس، رسالة من رئيس "مجلس حكماء التوراة"، الحاخام شالوم كوهين، الذي يعتبر الزعيم الروحي لشاس، يطلب فيها درعي بالعودة إلى حركة شاس. وكتب الحاخام كوهين في الرسالة مخاطبا درعي، أنه "ليس سموحا لك أبدا بأن تغادر، وأطالبك بالعودة إلى قيادة الحركة المقدسة، المليئة بالقدسية وكل هدفها هو الزيادة في عبادة الله وزيادة دارسي التوراة بين أبناء شعب إسرائيل"، وهذه ليست المرة الأولى التي يدعو فيها "مجلس التوراة" درعي إلى التراجع عن استقالته.

وقال درعي في مؤتمر صحافي عقده في القدس الغربية، أمس، إنه "أقبل

الأمر: لسنا وحدنا، ولا يمكننا اتخاذ قرار حول هذا الأمر من دون لبيرمان". وقال باراك إنه توقع أن يمارس العالم ضغوطا على إسرائيل بسبب استمرار الاحتلال، وأن هذه الضغوط ستكون شبيهة بتلك التي مورست على جنوب إفريقيا إبان نظام الأبارتهيد، وأقر بأنه "تجري عمليات بطيئة لنزع الشرعية عن إسرائيل تحت سطح الأرض، وحركة BDS للمقاطعة أو سحب استثمارات وفرض عقوبات على إسرائيل، كلها أخذت تتطور. واسمها مستعار من الحركة التي أدت إلى انهيار جنوب إفريقيا التي كانت من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية أقوى من كل إفريقيا الواقعة تحت الصحراء الكبرى، ولكنها لم تصمد، لأنها لم تتمكن من الصمود أمام العزلة الدولية".

واعترض باراك على طلب نتنياهو من الفلسطينيين الاعتراف بيهودية إسرائيل، واعتبر أن الأمر الحاسم لدى نتنياهو هو بقاؤه السياسي، كذلك انتقد نتنياهو بسبب أدائه خلال العدوان على غزة في الصيف الماضي، لأنه لم تكن خلال هذه الحرب "صورة انتصار" لإسرائيل ولأنه ليس واضحا سبب استمرارها لمدة طويلة "وربما هذا عزز حماس"، وأضاف "ليس مؤكدا أن الدمار الخطير حدث شرخا بين حماس والسكان، لأنه ربما لم يشعر السكان بأن ثمة خيارا... وبيبي قال خلال الجرف الصامد إنه "عندما فعل ذلك فإننا سنقضي على حكم حماس".

ورأى باراك أنه يتزايد عدد الإسرائيليين الذين "يدركون أنه لا يوجد حل بالستثناء ذلك الحل الذي كان مطروحا على الطاولة في كامب ديفيد، أو في خطة (الرئيس الأميركي الأسبق بيل) كلينتون أو أنابوليس، كلها ذات الشيء" في إشارة إلى حل الدولتين.

وعقب نتنياهو على صفحته في موقع "فيسبوك" وحسابه في "تويتر"

على أقوال باراك، واعتبر أنه "في الموضوع السياسي، باراك لم يصح بعد وما زال يطرح مواقف يسارية تفتقر للمسؤولية تماما مثل رفاقه في معسكر اليسار، (تسبيبي) ليفني وبوجي (رئيس حزب العمل يتسحاق هيرتسوغ)، وعلى الرغم من انتشار الإسلام المتطرف في منطقتنا، مثلما رأينا في الاعتداء الديموي في فرنسا، فإن قادة اليسار باراك وليفني وبوجي ما زالوا يحاولون تسويق حلم الشرق الأوسط الجديد الذي بات كابوسا منذ وقت طويل".

وأضاف نتنياهو أنه "كـرئيس للحكومة، ساستمر في موازاة ذلك بدفع القنـاة الهادئة مع الجهات المعتدلة في العالم العربي، والتي هي فقط قادرة على إرغام الفلسطينيين على التوصل إلى تسوية سياسية تضمن

أمن إسرائيل"

سمحت الرقابة العسكرية الإسرائيلية، أمس الاثنين، بنشر نيا أنه في إطار تحقيقات أجراها جهاز الأمن العام (الشاباك) بالتعاون مع وحدة التحقيقات المركزية التابعة للشرطة، تم اعتقال الشاب يوسف يعقوب محمد نصر الله، البالغ من العمر ٢١ عاما، في ١٩ كانون الأول الفائت، وهو من سكان مدينة قلنسوة في المثلث الجنوبي، لدى مروره في معبر نهر الأردن - جسر الشيخ حسين، وأنه كان عائدا من سورية.

وقدمت النيابة العامة الإسرائيلية، أمس، لائحة اتهام إلى محكمة الصلح في مدينة كفار سابا ضد نصر الله.

وفقا لبيان الشاباك، عممه مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، فإن نصر الله اعترف خلال التحقيق معه بأنه سافر إلى الأردن، في ١٨ نيسان الماضي، متوجها إلى سورية بهدف الانضمام إلى صفوف أحد التنظيمات الجهادية هناك والتي تحارب ضد النظام السوري.

وأضاف البيان أن المخابرات السورية اعتقلت نصر الله بعد ساعات قليلة فقط في أعقاب تجاوزه الحدود الأردنية إلى داخل الأراضي السورية، ومنذ اعتقاله وحتى الإفراج عنه تم التحقيق معه على يد المخابرات السورية بشكل موسع ومطول، حيث طلب منه خلال هذه التحقيقات تقديم المعلومات حول مواقع أمنية إسرائيلية، كما تعرض نصر الله للتعذيب بشكل بالغ القسوة طوال فترة التحقيق معه في المخابرات السورية.

وبعد أيام قليلة من إطلاق سراحه، وصل إلى معبر نهر الأردن الحدودي وهو يعاني من وضع صحي مترد جدا.

وقال الشاباك في بيانه إن التحقيق الذي أجراه مع نصر الله جرى بعد أن أنهى الأخير "كافة الفحوصات الطبية وستلزاماتها الواسعة النطاق".

يذكر ان حزب شاس، الذي يقوده زعيمه الراحل إيلان رابين، شارك في ائتلاف حكومتين مع أحزاب يمينية متطرفة، في أعقاب انتخابات ٢٠٠٦، ثم انسحب من الائتلاف بعد تشكيل حكومة ائتلافية جديدة في ٢٠٠٦.

# غياب تسوية سياسية وتزايد الحروب بين أسباب عدم استفادة مواطني إسرائيل من النمو الاقتصادي!

«\*كبير المحللين الاقتصاديين في صحيفة «هارتس»: "إدارة النزاع" مؤدأها سياسة مكلفة للغاية تفضي بالضرورة إلى انهيار اقتصادي\*

رئيس الليكود بنيامين نتنياهو على موضوع الأمن، ويركز إسحاق هيرتسوغ، رئيس العمل، على الموضوع الاجتماعي، وهذا لا يعني أن الطرفين لن يتطرقا إلى مجمل المواضيع، لكن كل طرف سيركز على مجال القوة لديه. وهكذا بدأ نتنياهو حملته بمهاجمة الرئيس أبو مازن لأنه تجرأ على التوجه إلى الأمم المتحدة وإلى محكمة الجنايات الدولية في لاهاي، وأعلن نتنياهو في مستهل جلسة للحكومة، أن قادة السلطة الفلسطينية هم الذين عليهم أن يمثلوا أمام المحكمة الدولية، وأنه لن يسمح بإجبار أي جندي في الجيش الإسرائيلي على المثول أمام المحكمة الدولية، كما أنه جند تحويل ٤٠٠ مليون شيكل من أموال الضرائب المجبية بالنسبة عن السلطة إليها، أما شعب إسرائيل، فهو يعيش هذا الأسلوب، أي عرض العضلات والحزم وإبتراز الطرف الآخر، ونتنياهو يمنحه

بسخاء كل ما يريد وهذا يشمل تذكيرا دائما بالتهديد الإيراني. وأضاف: يجد نتنياهو خلا للموضوع الاقتصادي بقوله إنه لا توجد صلة بين وضعنا السياسي وحالتنا الاقتصادية، وإنه يمكن تحقيق النمو والازدهار بمعزل عن اتحاق سلام، وهو يعتبرم "إدارة النزاع" وليس حله، ولكن المشكلة هي أن "إدارة النزاع" مؤدأها سياسة مكلفة للغاية تفضي بالضرورة إلى انهيار اقتصادي. إن "إدارة النزاع" التي ينتهجها نتنياهو تضطره إلى

تأييد زيادة ميزانية الدفاع والأمن على الدوام، وهكذا، علينا أن نخطأ لإمكانية تجديد الانتفاضة، وهناك عشرات آلاف الصواريخ التي يوجهها

إلى أيديولوجيا جبهة النصرة، لكهم لا يقتربون من السياح الحدودي، ونحن نتعامل مع كل من يقترب من السياح، ونعرف كيف نمنع اقتراب العناصر الجهادية منه".

واعتبرت برلمانات أوروبية بالدولة الفلسطينية حتى قبل قيامها. وتابع، نحن على قآب قوسين أو أدنى من منطقة العقوبات الدولية بموجب النموذج الجنوب إفريقي، بيد أن نتنياهو يؤثر إغماض عينيه متجاهلا ذلك، كما أنه يتجاهل مثالين يبينين يثبتان الصلة بين السلام والاقتصاد، أولهما اتفاقات أوسلو الموقعة في أيلول ١٩٩٣، التي وأسدت آمالا كبيرة تجلب،

زيادة كبيرة في الاستثمارات الدولية في إسرائيل، وبمعدل نمو سريع، وبازدهار في كافة المجالات، في المقابل، هناك مثل الانتفاضة الثانية التي أغرقت إسرائيل في الركود والبطالة.

وختم قائلاً، يصعب علينا أن نفهم كيف يمكن لأي شخص أن يزعم أنه لا توجد صلة بين عدم وجود إرادة لإيجاد حل لحالة الحرب الدائمة، وبين الفجوات الاجتماعية والفقر والغلاء وتدني مستوى البنى التحتية.

الاسرائيلي  
**المنتدى**  
ملحق نصف شهري يصدر عن  
  
مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الاسرائيلي  
**المنتدى**  
الثلاثاء ١٣/١٥/٢٠١٥م الموافق ٢٢ ربيع الأول ١٤٣٦هـ العدد ٣٤٩ السنة الثالثة عشرة

## شبهات بالفساد في حزب ليبرمان:

# رشاوى وتعيين مقربين وسرقة عشرات الملايين من الخزينة الإسرائيلية!



(أب)

حقيقة أن لا أحد من السياسيين الإسرائيليين تطرق إليها، لرؤساء أحزاب ولا وزراء، ولا حتى نتنياهو الذي يتحدث فقط عن إيران، القدس، أبو مازن، الفلسطينيين، وورصد مليارات كثيرة للامن». ولم تصدر أية كلمة حول القضية من جانب قادة المعارضة، مثل رئيس حزب العمل إسحاق هرتسوغ، وحليفته تسيبي ليفني رئيسة حزب «الحركة».

ورأى بعض المحللين أن صمت السياسيين حيال قضية الفساد الكبرى هذه نابع من الخوف من انتقام ليبرمان منهم بعد الانتخابات ولدى تشكيل الحكومة المقبلة، واعتبر آخرون أنه ربما يكون مستشارو قادة الأحزاب نصحوهم بالترام الصمت وكسب قسم من أصوات ناخبى "يسرائيل بيتينو"، الذين قد يشعرون بإهانة في حال توجيه الانتقادات إلى ليبرمان.

والمثير في الأمر أن وزير الداخلية المستقيل، غدعون ساعر، الذي كانت نائبته كيرشيناوم هي المشتبه بها الرئيسية في القضية، لم ينسب بينت شفة. وكذلك يفعل وزير الزراعة، يائير شمير، الذي لا يزال مدير عام وزارته ممتقلا في إطار هذه القضية.

والسياسي الوحيد الذي تطرق إلى قضية الفساد هذه، لكن بالتلميح فقط، هو رئيس حزب "يش عتيد" "يوجد مستقيل)، يائير لبيد، الذي قال في اجتماع انتخابي، الأسبوع الماضي، إنه "سنمنا من الفاسدين وسنمنا من أنهم يسرقون لنا الدولة". لكن أقوال لبيد اعتبرت أنها تغطية على تعاونه، عندما أشغل منصب وزير المالية، مع رئيس لجنة المالية في الكنيست، نيسان سلوميانسكي، من أجل إقرار وتحويل مبالغ هائلة إلى المستوطنات بإجراءات سريعة. كما أن لبيد لم يهاجم ليبرمان، وإنما هاجم نتنياهو على خلفية تقارير حول إنفاق زائد لا يتجاوز بضعة آلاف من الشواكل.

العشرين عاما الأخيرة، التي يتضح فيها أن ميزانية الدولة مختزقة، بحسب الشبهات، من أجل تلقي مسؤولين كبار رشاوى، وفي المرة السابقة، كانت قضية (وزير الداخلية ورئيس حزب شاس) أزييه درعي" الذي أدين بتلقي رشوة وسجن لأكثر من عامين.

وأضافت أنه رغم محاولات وزارة المالية سد الثغرات في الميزانية، منذ قضية درعي، "إلا أن الحقيقة أنه حتى بعد مرور عشرين عاما من تشديد الأنظمة، ما تزال الميزانية مختزقة، الأمر الذي ينبغي أن يزعرع أركان وزارتي المالية والعدل".

وتابعت أن الاعتقاد الذي كان سائدا حتى الآن هو أن الثغرة التي استخدمها قادة "يسرائيل بيتينو" تتعلق بالبند الموجودة في هامش ميزانية الدولة، مثل دعم جمعيات وصفقات سياسية، التي تضمن مسبقا حصولها على

وكلما اتسعت التحقيقات، يتزايد الخوف من أن عمليات تحويل أموال مركزية من ميزانية الدولة، مثل تعاقدات الدولة مع هيئات خارجية تنفذ باسمها أعمالا مختلفة، قد تنضح أنها مختزقة أيضا وبضمنها الميزانيات التي تحول إلى هيئات استيطانية.

وأشارت المحللة إلى أن الحكومة الإسرائيلية تتعاقد مع هيئات خارجية بليارات الشواكل ووفقا لأنظمة معينة من نشر مناقصات، "وهذا يعني أن الدولة تحول ميزانية إلى هيئة خاصة واحدة، والعلاقة المباشرة بين ميزانية الدولة وهذه الهيئة الوحيدة، التي تضمن مسبقا حصولها على

ميزانية، هي الثغرة التي قد تشجع محاولات دفع رشاوى إلى موظف حكومي ومنتخب جمهور. ولهذا السبب، فإنه يفترض إدارة الإعفاء من المناقصة بحرص زائد".

### صمت السياسيين

استهجن تقارير صحافية تناولت قضية الفساد هذه

كذلك ضبطت الشرطة مبلغ ١٦ مليون شيكل في حساب بنكي باسم أحد المشتبه بهم، وهو يسرائيل يوشواو، الذي يعتبر أحد المقربين من ليبرمان، ويشته بهان هذا المبلغ كان مَعْدًا لدفع وتلقي رشاوى، وصادرت الشرطة مبالغ بقيمة تتراوح ما بين ٢٥ - ٣٠ مليون شيكل من مشتبه بهم في القضية.

وتحقق الشرطة في هذه الأثناء في اختفاء ميخائيل بالكوف، المطلوب للتحقيق، والذي عمل مستشارا إعلاميا لليبرمان، واختفى بالكوف عن الأنظار بعد أن سافر لأوكرانيا قبل ستة شهور، وقالت وكالة أنباء روسية في شهر آب الماضي إن الشرطة الأوكرانية عثرت على جثته محروقة بالقرب من مدينة فربومياسك، وقالت الشرطة الأوكرانية إن الشخص الذي عثر على جثته يحمل جواز سفر باسم بالكوف غير أن أرقامه تختلف عن الجواز الذي دخل به إلى أوكرانيا، ونفى شقيق بالكوف نبا وفاته وأكد أنه ما زال حيا ويقيم في مكان ما في أوكرانيا.

### ثقب في ميزانية الدولة

رأت المحللة في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، ميراف أولوزوروف، أنه كلما تشعب التحقيق في قضية «يسرائيل بيتينو»، كلما تكشف حجم الاختراق لميزانية الدولة، وخاصة في البنود المالية المتعلقة بدعم هيئات ومؤسسات وجمعيات تنفذ أعمالا باسم الدولة.

وكتبت المحللة أنه «لم يكن بمقدور كيرشيناوم وأفراد عائلتها تلقي رشاوى، بحسب الشبهات، من أجل حرف معونات من ميزانية الدولة عن غاياتها لولا أن الميزانية العامة لم تكن مختزقة، وربما تكون كيرشيناوم السارقة، بموجب الشبهات، وأنها استطلت الثقب في الميزانية، لكن وجود هذا الثقب هو المشكلة الأساس».

وأشارت أولوزوروف إلى أن «هذه هي المرة الثانية، خلال

وأجمعت وسائل الإعلام الإسرائيلية على أن قرار ليبرمان هو عمليا «إطاحة» بأهرونوفيتش، لأنه دأب على امتداح أداء الشرطة وقادتها في التحقيق في قضية الفساد المرتبطة بالحزب، وأعلن أهرونوفيتش، يوم الجمعة الماضي عن اعتزاله الحياة السياسية.

### الشبهات

أعلنت الشرطة الإسرائيلية، في كانون الأول الماضي، عن شبهات بالفساد في حزب «يسرائيل بيتينو»، التي يشته فيها بإطراها بأن أعضاء كنيست من الحزب وشخصيات عامة ووسطاء يمارسون ضغوطا من أجل تحقيق غايات معينة، ارتكبوا مخالفات تتعلق بإطاعة وتلقي رشاوى، التوسط برشاوى، التدخل بمناقصات، الحصول على الشيء بالاحتيال، سرقة بأيدي موظف عام، تزوير، تسجيل كاذب في سجلات جمعيات وشبهات أخرى.

وأفادت الشرطة بأن أسلوب العمل الأساس للمتورطين في القضية جرى من خلال استغلال تحويل أموال دعم حكومي بصورة غير قانونية إلى هيئات مختلفة، مقابل تحويل جزء من هذه الميزانيات إلى أعضاء كنيست ومقربين منهم، أو تعيين مقربين في وظائف عامة. وتتعامل الشبهات بمخالفات فساد مع ١٥ قضية فرعية وبالاستيلاء على عشرات ملايين الشواكل.

وأجرت وحدة «لاهف ٤٣٣» التحقيق في القضية بصورة سرية خلال العامين الماضيين، وأطلقت على ملف التحقيق تسمية «الملف ٢٢٤». وبدأ التحقيق في أعقاب شكوى قدمتها هيئة عامة حول مطالبها بدفع عمولة مقابل حصولها على دعم حكومي، وبعد ذلك جرى التحقيق في مخالفات إدارية في «الشركة الاقتصادية من أجل تطوير السامرة»، وهي هيئة استيطانية، وتم النشر عن ذلك في نهاية العام الماضي فقط.

وقالت الشرطة إنه في إطار التحقيق في القضية تم التوقيع على اتفاقية "شاهد ملك" مع أحد المتورطين في القضية، الذي جمع أدلة ضد المشتبه بهم الآخرين منذ فترة طويلة، وبعد ذلك وقعت الشرطة على اتفاقيات "شاهد ملك" مع عدد من المعتقلين في إطار القضية. وخلال ذلك تم مؤخرا تمديد اعتقال عدد من المعتقلين، ويشار إلى أن الشرطة حققت مع كيرشيناوم مرة واحدة وأخلي سبيلها، رغم أنها المشتبه بها الرئيسية في القضية كلها.

وشملت التحقيقات حوالي ٣٠ شخصا، بينهم وزير السياحة السابق، ستاس ميسينيكوف، ومدير عام وزارة الزراعة، رامي كوهين، ورئيس مجلس إقليمي "تمار" الواقع غربي وجنوبي البحر الميت، ورئيس مجلس إقليمي "ميغيلوت" ويضم مستوطنات تقع شمالي البحر الميت، ورئيس مجلس إقليمي السامرة، غرشون مسيكا، ورئيس الشرطة من أجل تطوير السامرة، حاييم بن شوشان، والمدير العام السابق لديوان رئيس الحكومة، موشيه ليئون، الذي تم تحويله إلى الاعتقال المنزلي بعد التحقيق معه.

وكانت حركة «أوميتس - مواطنون من أجل الإدارة السليمة والعادلة الاجتماعية والقضائية» قد توجهت في شهر شباط الماضي، إلى وزير الزراعة، يائير شمير، وهو من حزب «يسرائيل بيتينو»، مطالبة بالتحقيق في تعيين ميغال، ابنة كيرشيناوم، مسؤولة في اتحاد مربي الأبقار من دون مناصرة، علما أن هذا المنصب لم يكون موجودا في السابق. كذلك اعتقلت الشرطة ابنة أختى كيرشيناوم، اسمها رانيت، بشبهة تلقي رشوة.

وفي غضون ذلك، وجدت الشرطة مبلغ مليوني شيكل في حساب بنكي باسم كيرشيناوم، وينتبه بان قسما من هذا المبلغ حصلت عليه عضو الكنيست بصورة غير قانونية. كما أعلنت الشرطة، في نهاية الأسبوع الماضي، أنها وجدت مبلغ مليوني شيكل آخر في حساب بنكي آخر مرتبط باسم كيرشيناوم.

كشفت الشرطة الإسرائيلية، في نهاية شهر كانون الأول الفائت (٢٠١٤)، النقاب عن أنها تجري تحقيقا، منذ بداية العام الماضي، في شبهات تتعلق بوحدة من أكبر جرائم الفساد في تاريخ إسرائيل، وجاء هذا الكشف في أعقاب توقيف نائب وزير الداخلية وعضو الكنيست، فاينا كيرشيناوم، من حزب «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا) الذي يتزعمه وزير الخارجية أفينغور ليبرمان.

في أعقاب إزالة حظر النشر عن توقيف كيرشيناوم، بدأ يتكشف تدريجيا حجم هذه القضية، وتبين أن الوحدة القطرية لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة (لاهف ٤٣٣) أوقفت قرابة ٣٠ مشتبهيا بهم بالضلوع في هذه القضية، من أجل التحقيق معهم، وبينهم مديرين عامون لوزارات ورؤساء مجالس إقليمية.

ووفقا للشبهات، سعى المشتبه بهم إلى تحويل أموال من خزينة الدولة، من ميزانيات وزارات، إلى جهات وهيئات من خلال تعيين أشخاص في مناصب رفيعة وهامة ودفع وتلقي رشاوى. وبين هذه الهيئات دائرة الاستيطان، التي تحصل على ميزانيات بمئات ملايين الشواكل من دون رقابة. وأحد أبرز المشتبه بهم في هذه القضية هو غرشون مسيكا، وهو رئيس مجلس إقليمي لعدد من المستوطنات وأحد قادة المستوطنين المتطرفين في المناطق المحتلة.

وبدا أن لهذه القضية تأثيرات سياسية على حزب «يسرائيل بيتينو» وشعبية رئيسه ليبرمان. فقد جاء الكشف عن القضية في فترة تجهه فيها إسرائيل نحو انتخابات عامة، ستجري في ١٧ آذار المقبل، وأظهرت استطلاعات الرأي العام التي نشرت في الأسابيع الأخيرة تراجع شعبية هذا الحزب، وفيما كانت الاستطلاعات، في بداية المعركة الانتخابية، تتبأ بحصوله على ١٢ مقعدا في الكنيست، انخفض هذا العدد في الاستطلاعات الأخيرة إلى ٨ مقاعد، وحتى إلى ٦ مقاعد في بعض الاستطلاعات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ليبرمان هو مؤسس حزب «يسرائيل بيتينو» ويتصرف به كما لو أنه مزعة خاصة، وهو يتحكم بحياة الحزب بشكل مطلق، ويقرر قائمة مرشحيه للكنيست، وفي هذا السياق، سعى ليبرمان إلى الدفاع عن المشتبه بهم، وجميعهم مقربون منه، وكيرشيناوم، رئيسة كتلة الحزب في الكنيست، أعلنت عن اعتزالها الحياة السياسية في أعقاب كشف الشبهات ضدها، لكنها عادت وتراجعت عن إعلانها هذا في أعقاب اجتماعها مع ليبرمان.

ويذكر أن ليبرمان نفسه كان متهما بجرائم فساد واحتيال والوصول على ملايين الدولارات فيها. وجررت تحقيقات ضده طوال العقد الماضي، وجررت محاكمته خلال العام ٢٠١٢، وامتنع رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، بعد تشكيل حكومته الحالية في أعقاب انتخابات كانون الثاني من العام ٢٠١٣، عن تعيين وزير خارجية إلا بعد صدور الحكم على ليبرمان الذي تأخر إلى ما بعد انطلاق ولاية نتنياهو، وفي نهاية المطاف، دانت المحكمة ليبرمان بتهمة هامشية وسط ذهول أوساط قانونية واسعة، لكن قرار المحكمة مهد الطريق أمام تعيينه وزيرا للخارجية.

وتطرق ليبرمان مرارا، في الأسابيع القليلة الماضية، إلى قضية الفساد الجديدة، التي ارتبط اسمها بحزبه «يسرائيل بيتينو» ودافع عن المشتبه بهم بالتورط فيها، واتهم الشرطة بقيادتها بأنها تلاحق الحزب بالإعلان عن تحقيقات جنائية ضد قيادته بالترام من معارك انتخابية، وقد رفض المفتش العام للشرطة، يوحنا دانينو، في مقابلة أجرتها معه إذاعة الجيش الإسرائيلي، الأسبوع الماضي، كافة اتهامات ليبرمان، مشددا على أن التحقيق جار منذ عام وقيل الإعلان في إسرائيل عن تقديم الاتخابات.

وفي هذا الإطار، أبلغ ليبرمان، يوم الخميس الماضي، وزير الأمن الإسرائيلي الداخلي إسحاق أهرونوفيتش، الذي يخضع جهاز الشرطة لوزارته، بأنه لن يتم ترشيحه ضمن قائمة مرشحي «يسرائيل بيتينو، للانتخابات المقبلة.

## تحت وطأة عزلتها الدولية وحملة الانتخابات المقبلة:

# إسرائيل تسعى إلى استغلال اعتداءات فرنسا لتبرير سياستها!

هدفهم مختلف، وهو تنفيذ مجزرة ولفت الأنظار إليهم بشكل كبير قدر الإمكان، والاعتقاد هو أن الأحداث الدراماتيكية في الأسبوع الماضي ليست الأخيرة، وينبغي توقع اعتداءات أخرى ينفذها مسلمون في أوروبا، وضد اليهود أيضا".

واعترض محلل الشؤون العربية في «هارتس»، تسفي برئيل، على التوجهات الإسرائيلية، مشيرا إلى أن "أقوال الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، تعكس انعدام الجدوى بالصاق التهم بصورة جارفة بفكرة أو أيديولوجيا أو دين. إن داعش والقاعدة لا يمثلان "الإسلام". بل العكس هو الصحيح. إنهما ينظران إلى أنظمة الدول الإسلامية على أنها أنظمة منحرفة، كافترة، مهدور دهما بسبب تعلقها بالغرب أو أدائها الفاسد".

وكتب كبير المعلقين في «يديעות أchronوت»، ناحوم برنياغ، الذي أوفد إلى باريس، أنه سار بعكس "المسيرة الجمهورية" كي يشعر بحجمها. "وجميع اللاتفات التي رأيتها، تلك التي كتب فيها بخط اليد أو التي طبعت ووزعت على الجموع، لم تكن فيها كلمة واحدة واضحة ضد الإسلام، ولا حتى ضد الإرهاب الذي يعمل باسمه. لم أر ذكرا لداعش أو للقاعدة، لكن كانت هناك وفرة من اللاتفات التي قدست الحرية وحرية التعبير والفكاهة والعلمانية".

وجندت الصحافة الإسرائيلية فرنسيين في جوقتهم، واعتبر الملحق الثقافي في السفارة الفرنسية في تل أبيب، أوليفييه روبنشتاين، في مقال نشره في موقع "واللا" الإلكتروني، أن الهجوم في باريس "يُثبت أن حريتنا جميعا مهددة، وليس فقط حرية اليهود".

من جانبه، اعتبر المحلل العسكري في «يديעות أchronوت»، أليكس فيشمان، أول من أمس الأحد، أن "فرنسا فتحت أذرعها أمام الإرهاب الإسلامي، وكلما كان الإخفاق أكبر، كلما كانت مظاهرات الحداد فخمة وحاشدة أكثر. وهذه قاعدة اخترعها السياسيون من أجل التغطية على إخفاقاتهم... لكن ليس هناك أية مظاهرة وأي خطاب بإمكانه أن يغطي الحقيقة المحزنة، وهي أن أجهزة أمن الدول الغربية عموما، وفرنسا خصوصا، ليست مستعدة بأي حال لمواجهة الإرهاب الإسلامي المتطرف، لا حرفيا ولا قانونيا، وبالتأكيد ليس عقليا".

وعلى هذا المحلل أقواله بأن "كل تلك الأضواء الحمراء التي تعين أن تضاع قبل عدة سنوات، عندما قتل الإرهاب الإسلامي يهودا، لم تومض حتى لو للحظة. إن أجهزة الأمن الفرنسية أصرت على ألا تتعامل بصورة حرفية وجذرية مع الإرهاب الإسلامي".

بدوره، توقع المحلل العسكري في صحيفة «هارتس»، عاموس هارثيل، أن الانتداء المقبل بات في الطريق للتنفيذ، وكتب أنه "في عدد من العمليات العدائية الكبيرة التي وقعت في السنوات الأخيرة، لم يأت الإرهابيون الموالون للإسلام المتطرف كي يجرؤا مساومة. إن

فإنه مخطئ".

وسخر دان مرغليت، في صحيفة "يسرائيل هيوم"، من الفرنسيين والأوروبيين عموما وكتب أنه "بالإمكان الاعتقاد الآن أيضا، بعد الماساة الرهيبة في باريس، أنه سيكون هناك فرنسيون أكثر سيقولون إنه فقط لو لم يكن هناك يهود في بلادهم لفتحت التوتز مع المسلمين المتطرفين من دمويته، وعموما فإن كل شيء "بسبب الاحتلال" في تلصيح إلى تصويت فرنسا إلى جانب مشروع القرار الفلسطيني في مجلس الأمن الدولي في نهاية الشهر الماضي.

وجندت الصحافة الإسرائيلية فرنسيين في جوقتهم، واعتبر الملحق الثقافي في السفارة الفرنسية في تل أبيب، أوليفييه روبنشتاين، في مقال نشره في موقع "واللا" الإلكتروني، أن الهجوم في باريس "يُثبت أن حريتنا جميعا مهددة، وليس فقط حرية اليهود".

من جانبه، اعتبر المحلل العسكري في «يديעות أchronوت»، أليكس فيشمان، أول من أمس الأحد، أن "فرنسا فتحت أذرعها أمام الإرهاب الإسلامي، وكلما كان الإخفاق أكبر، كلما كانت مظاهرات الحداد فخمة وحاشدة أكثر. وهذه قاعدة اخترعها السياسيون من أجل التغطية على إخفاقاتهم... لكن ليس هناك أية مظاهرة وأي خطاب بإمكانه أن يغطي الحقيقة المحزنة، وهي أن أجهزة أمن الدول الغربية عموما، وفرنسا خصوصا، ليست مستعدة بأي حال لمواجهة الإرهاب الإسلامي المتطرف، لا حرفيا ولا قانونيا، وبالتأكيد ليس عقليا".

وعلى هذا المحلل أقواله بأن "كل تلك الأضواء الحمراء التي تعين أن تضاع قبل عدة سنوات، عندما قتل الإرهاب الإسلامي يهودا، لم تومض حتى لو للحظة. إن أجهزة الأمن الفرنسية أصرت على ألا تتعامل بصورة حرفية وجذرية مع الإرهاب الإسلامي".

بدوره، توقع المحلل العسكري في صحيفة «هارتس»، عاموس هارثيل، أن الانتداء المقبل بات في الطريق للتنفيذ، وكتب أنه "في عدد من العمليات العدائية الكبيرة التي وقعت في السنوات الأخيرة، لم يأت الإرهابيون الموالون للإسلام المتطرف كي يجرؤا مساومة. إن

وكرر نتنياهو دعوة يهود فرنسا إلى الهجرة إلى إسرائيل، رغم الغضب الفرنسي من أقوال مشاهة أطلقها نتنياهو قبل أيام، ورد رئيس الحكومة الفرنسية، مانويل فالس، بالقول إن "فرنسا من دون يهود لن تكون فرنسا".

وانفجرت الصحف الإسرائيلية الصادرة يوم الخميس، غداة الاعتداء على صحيفة "شارلي إبيدو"، بعناوين عنصرية، مثل "حرب القيم" و"الاحتلال الإسلامي" و"حرب بين البربرية والحضارة".

وفيما توجه دول أوروبية عديدة انتقادات تجاه تنامي العنصرية الإسرائيلية وسياسة الأبارتهايد ضد الفلسطينيين، اعتبر الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، أنه "تقف سوية مع فرنسا في إصرارها على الدفاع عن حرية التعبير وحرية الصحافة" علما أن الصحافة في إسرائيل تثبت أجواء عنصرية وهي أكبر مدافع عن الاحتلال.

وبدا واضحا من مقالات العديد من المحللين الإسرائيليين أنهم يتهمون المسلمين بشكل عام بالإرهاب والتطرف والبربرية وتدني أخلاقياتهم وقيمتهم، في عناوين مقالاتهم، بينما يتحدثون عن الإسلام المتطرف في فحوى مقالاتهم، وهذا أسلوب رائج في الصحافة الإسرائيلية بهدف صنع رأي عام معاد، إذ أن معظم القراء يقرؤون العناوين فقط وليس فحوى المقالات.

واعتبر إيتان هاير، في "يديעות أchronوت"، أن المعادلة هي "إما نحن، الأوروبيون والإسرائيليون وكل من ينشد الحرية والديمقراطية، وإما هم، المسلمون"، وزعم المحلل الاقتصادي في الصحيفة نفسها، سيفر بلوتسكسر، أنه "عندما تصر النخب الأوروبية على أن تكذب على مواطنيها، بقولها إنه لا توجد هنا مشكلة في الإسلام"، فإنها تجلب بأيديها تجر ورتزايد قوة الحركات العنصرية، الديماغوغية، الفاشية الجديدة، الخطيرة على الديمقراطية".

وادعى مراسل "معاريف" في باريس، غدعون كوتس، أنه تدور "حرب بين البربرية والحضارة"، وأن "القتلة أئبثوا أن من اعتقد أن الحديث يدور حول استيراد الصراع بين شعبيين أجنبيين من الشرق الأوسط،

سعى رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، إلى استغلال الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في العاصمة الفرنسية، الأسبوع الماضي، والخطاب بين تنظيمات المقاومة والتنظيمات الإرهابية.

وقال نتنياهو في خطاب ألقاه في الكنيست الأكبر في باريس، مساء أول من أمس الأحد، بحسب بيان صادر عن مكتبه، إن "عدونا جميعا ما هو إلا الإسلام المتشدد. ويظهر هذا النوع من الإسلام تحت مسميات متعددة، داعش، وحماس، وبوكو حرام، والقاعدة وجبهة النصرة، والشباب، وحزب الله، لكنها جميعا ليست سوى فروع لذات الشجرة السامة".

واعتبر نتنياهو أن "الإسلام المتشدد لا يكره الغرب بسبب إسرائيل بل إنه يكره إسرائيل لأنها جزء لا يتجزأ من الغرب. إنه يعتبرها، وبق، جزيرة من الديمقراطية والتسامح الغربي في بحر التطرف والعنف الذي يسعى هذا النصف من الإسلام لفرضه على الشرق الأوسط ثم على أوروبا ثم على العالم أجمع".

وادعى أن "إسرائيل لا تتعرض لهجمات بسبب هذه الجزئية أو تلك من سياساتها، بل لمجرد وجودها ولصميم طبيعتها.. إن إسرائيل تتقف إلى جانب أوروبا، ويجب على أوروبا أن تتقف إلى جانب إسرائيل.

وكما أن العالم المتحضر يقف اليوم مع فرنسا ضد الإرهاب، فمن واجبه الدفاع عن إسرائيل ضد الإرهاب، إنه الإرهاب نفسه. إن أولئك الذين ارتكبوا المجزرة بحق اليهود في الكنيست في القدس وأولئك الذين ارتكبوا المجزرة ضد اليهود والصحافيين في باريس، إنما ينتمون إلى نفس الحركة الإرهابية القتالة. ويجب استنكارهم بنفس المقدار ومحاربتهم بنفس الأسلوب".

وتابع نتنياهو قائلا "لن نسمح على علم بأننا على طريق تحقيق الانتصار إلا عند اعتماد المجتمع الدولي نمطا واحدا موحد لمحاربة العدو المشترك، واتعهد لكم بأن إسرائيل ستواصل محاربة الإرهاب والدفاع عن نفسها، حيث نعلم بأننا نحمي العالم المتحضر بأسره عندما ندافع عن أنفسنا".

## الليكود يرتفع على حساب "يسرائيل بيتينو"!

**\*نتنياهو يحقق فوزاً مزدوجاً في الليكود: رئاسة الحزب بنسبة ٧٥٪ وغياب المنافس المستقبلي له في الحزب \*نتنياهو "يحتفل" برحيل فيغلين عن الحزب والكنيست، لكن لأتة الحزب للانتخابات البرلمانية "فيغلينية" بامتياز \*فضائح الفساد في "يسرائيل بيتينو" تفقده في الاستطلاعات عدة مقاعد تتجه لليكود أساساً \*ليبرمان اعتاد على تحريك أحجار الشطرنج (نوابه) بيده وحده ولكنه هذه المرة يفقد أحجاراً هامة \*من السابق لأوانه حسم مصير "يسرائيل بيتينو" رغم خسارته نصف مقاعده في استطلاعات الرأي \***



مصائب ليبرمان عند "الليكود" فوائد.

(رويترز)

السابقة والحالية، وعلى مدى ست سنوات، دعا إلى اجراءات تحقيقا مع المسؤولين الرسميين والسياسيين بموجب القانون، ودون تردد. وبعد هذا التصريح بثلاثة أو أربعة أيام، أبلغ ليبرمان أهرنوفيتش، بأنه لن يكون مرشحاً ضمن لائحة الحزب، وعليه فقد قرر الأخير اعتزال السياسة. ولم يبق من الأسماء البارزة في حزب "يسرائيل بيتينو" سوى نجل رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إسحاق شومير، وزير الزراعة يائير شومير، هذا إذا لم يقرر الأخير الاعتزال هو أيضاً.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل سينجح ليبرمان في اجتياز المرحلة، بمجرد البقاء في الحلبة البرلمانية، فحتى النصف الأول من الشهر الماضي، كانون الأول، قال ليبرمان إنه ليس من المستبعد أن يكون هو من يشكل الحكومة، بينما اليوم يجد نفسه ضمن أصغر الكتل البرلمانية، التي إن تحققت النتائج التي تتوقعها لها استطلاعات الرأي، فيالحد يكون لها وزير واحد في الحكومة المقبلة.

وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه حسم مصير "يسرائيل بيتينو"، إلا أنه من المفارقة أن هذا الحزب طلب بداية أن تكون نسبة الحسم للدخول إلى الكنيست ٥٪، وها هو يحصل في استطلاعات الرأي على أقل منها، وترسو الآن نسبة الحسم عند ٧٪، ما يعني أنه إذا استمر في مسار التدهور فقد لا يصل حتى إلى هذه النسبة مستقبلاً. كذلك، فإن هذا الحزب كان من أشد المؤيدين لتقليص عدد وزراء الحكومة إلى ١٨ وزيراً، وبحسب نتائج استطلاعات الرأي، سيكون من أكثر المتضررين من هذا القانون، في حال دخل إلى الكنيست والائتلاف الحاكم.

في استطلاعات الأسابيع الثلاثة الأخيرة تراجعاً حاداً في استطلاعات الرأي، من معدل ١١ مقعداً إلى ما بين ٨ وحتى ٦ مقاعد، ويضاف إلى هذا أن اثنين من الأسماء البارزة في حزبه سارعا إلى الإعلان عن مغادرة الحياة السياسية، وهما الوزير عوزي لنداو، ورئيس لجنة القانون والدستور البرلمانية دافيد روتم، الذي دخل إلى الكنيست من خلال "يسرائيل بيتينو" في مطلع العام ٢٠٠٧، خلفاً لنائب توفي، وانتخب مجدداً من خلال لائحة الحزب في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، وقد استبق أي قرار يصدره ليبرمان.

ومعروف عن روتم أنه من أكثر نواب "يسرائيل بيتينو" تطرفاً في مجال طرح القوانين الأخطر، وهو قواد قانون رفع نسبة الحسم، وتغييرات كثيرة في قانون تشكيل الحكومة وإسقاطها، وعلى الرغم من أن اسمه ارتبط قبل سنوات بصفقات تزوير أراض فلسطينية لصالح عصابات المستوطنين، إلا أن الاعتقاد السائد أنه قرر الاعتزال بسبب قضايا الفساد، وكذا بالنسبة للنداو. وكان الاسم الأبرز أيضاً الذي لن يتم ترشيحه في الانتخابات المقبلة، وزير الأمن الداخلي إسحاق أهرنوفيتش، الذي أعلن لكنه ألقى بالمسؤولية على حكومة إيهود أولمرت التي برزها، ورفضاً اتهامات ليبرمان للشرطة، بأنها تستهدف "يسرائيل بيتينو". وجاءت خطوة أهرنوفيتش مفاجئة للأوساط السياسية، بسبب سطوة ليبرمان على حزبه، إلا أن أهرنوفيتش، وهو قائد سابق كبير في الشرطة، وكان مسؤولاً عن منطقة الجنوب، ومرشحاً لتولي منصب القائد العام قبل عدة سنوات، قال في بيان صادر عن مكتبه إنه يمنع كل الدعم لوحدة التحقيقات في الشرطة في التحقيقات التي تجريها، ومشيراً إلى أنه منذ أن تولى منصبه في الحكومة

مليون دولار من عدد من المتورطين. وأعلنت الشرطة أنها قد تومي بوائح اتهام ضد عدد من المتورطين في غضون فترة قصيرة جداً، ومن بينهم كيرشناوم، التي مسار تقديم لائحة اتهام ضدها، يحتاج لوقت طويل، ولكن مجرد إعلان الشرطة عن توصية كهذه، من شأنه أن ينعكس على الحزب وفرصه في الانتخابات البرلمانية المقبلة. ونحن أمام عدة سيناريوهات، منها أن تتوسع دائرة التحقيق، وأن تعلن الشرطة بالفعل عن تقديم لوائح اتهام ضد المتورطين وهذا سيكون سيئاً لليبرمان وحزبه، أو أن تظهر "مفاجآت" تقود إلى خلق تشكيك في جودة هذه التحقيقات، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجاباً على فرص الحزب.

علينا أن نذكر أن الانتخابات السابقة في مطلع العام ٢٠١٣، جرت في أوج التحقيقات مع ليبرمان حول قضايا الفساد، ولكن يومها أقام ليبرمان مع بنيامين نتنياهو شراكة انتخابية لحزبيهما، وتلقى الحزبان ضربة قاصمة أفقدتهما نحو ٢٥ بالمئة من مقاعدهما، من ٤٢ مقعداً إلى ٣٣ مقعداً، وجرى فض الشراكة لاحقاً، وخلال الدورة البرلمانية المنتهية، جرت محاكمة ليبرمان بلائحة اتهام هشة، مقارنة بما أوصت به الشرطة قبل سنوات بتقديمه للمحاكمة، في واحدة من أخطر قضايا الفساد التي عرفتها إسرائيل، وحتى أن المحكمة "برأته" من اللائحة، وسط علامات سؤال كبيرة طرحها صناع الرأي والمهتمون، حول سلامة القرارات القضائية، بدءاً في جهاز النيابة، ومن ثم في المحكمة. لكن ليبرمان يدخل إلى هذه الانتخابات أضعف، فقد بدأت لديه ملامح التراجع قبل الكشف عن قضية الفساد، ورأينا

### على هامش الانتخابات الإسرائيلية العامة

# يائير لبيد: الفقر في إسرائيل نتيجة إهمال نتنياهو وحزب "يوجد مستقبل" سيخوض الانتخابات وحده

الثاني في القائمة.

**استطلاع جديد:**

**٢٥ مقعداً لليكود و٢٤ لقائمة هيرتسوغ-ليفني**

أظهر استطلاع للرأي العام أجرته صحيفة «معاريف» في نهاية الأسبوع الفائت بواسطة معهد «تيليسكوب» المتخصص في شؤون الاستطلاعات، أنه في حال إجراء الانتخابات العامة الآن سيحصل حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على ٢٥ مقعداً في الكنيست، فيما ستحصل القائمة المشتركة بين حزب العمل برئاسة عضو الكنيست إسحاق هيرتسوغ وحزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني («المعسكر الصهيوني») على ٢٤ مقعداً.

وفقاً للاستطلاع سيرزب حزب «البيت اليهودي» برئاسة وزير الاقتصاد نفتالي بينيت تمثيلاً بـ ٣ مقاعد ويحصل على ١٥ مقعداً، وسيحصل حزب الوزير السابق موشيه كحلون «كلنا» على ١٠ مقاعد، وحزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان على ٦ مقاعد، وسيترافع حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد بـ ١ مقاعد ويحصل على ٩ مقاعد، وسيترافع حزب شاس بـ ٦ مقاعد ويحصل على ٦ مقاعد، وستحصل ميرتس على ٦ مقاعد، ويهدوت هتورا على ٨ مقاعد، ولن يتجاوز الحزب الجديد «الشعب معنا» (إيلي ييشاي) نسبة الحسم. وبالنسبة إلى الأحزاب العربية، ستحصل قائمة مشتركة بين حزب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وحزب القائمة الموحدة-العربية للتغيير وحزب التجمع الوطني الديمقراطي على ١١ مقعداً.

وقال ٥٠,٢٪ من المستطلعين إن بنيامين نتنياهو ما زال الشخص الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية، في حين قال ٢٥,٢٪ منهم إن رئيس حزب العمل زعيم المعارضة عضو الكنيست إسحاق هيرتسوغ هو الشخص الأنسب لتولي هذا المنصب. وشمل الاستطلاع عينة نموذجية من ٦٠٠ شخص يمثلون جميع فئات السكان البالغين في إسرائيل.

اليكود بقيادةي أو حزب العمل بقيادة تسيبي وبوغي»، ولدى تطرفه إلى موضوع غلاء المعيشة، اعترف نتنياهو بأن أسعار الشقق السكنية ارتفعت خلال ولاية حكومته، «يوجد مستقبل» مسؤولة منع القيام بإصلاحات مهمة في الاقتصاد الإسرائيلي، واعتبر تعيين يائير لبيد وزيراً للمالية خطأ.

وعلى الرغم من ذلك، أوضح نتنياهو في المقابلة أنه لا يرفض انضمام لبيد وهيرتسوغ وليفني إلى ائتلاف واسع برأسته.

**نتنياهو يطلب من المواطنين عرض مرشحين للمركزين ١١ و٢٢ في قائمة الليكود**

توجه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى جمهور المواطنين وطلب منهم أن يعرضوا عليه مرشحين للمركزين الحادي عشر والثالث والعشرين في قائمة مرشحي الليكود لانتخابات الكنيست.

وأشار نتنياهو في بيان نشره على صفحته الخاصة في موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك» وفي حسابه على شبكة «تويتر»، إلى أن أعضاء مركز حزب الليكود أيدوا اقتراحه القاضي بضممان هذين المركزين لمرشحين يختارهما بنفسه، وبالتالي فهو يطلب من جمهور المواطنين مساعدته في ذلك.

**اللواء احتياط يوآف غلانت يعلن انضمامه إلى قائمة «كلنا» برئاسة كحلون**

أعلن اللواء احتياط يوآف غلانت الأسبوع الفائت رسمياً انضمامه إلى قائمة مرشحي حزب «كلنا» برئاسة الوزير السابق موشيه كحلون لانتخابات الكنيست المقبل.

وتولى غلانت منصب قائد المنطقة العسكرية الجنوبية خلال عملية «الرماص المصوب» في قطاع غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)

وقالت مصادر مقربة من كحلون إن غلانت سيحتل المركز

إسرائيل في يد أي جهة خارج الجيش الإسرائيلي»، كما هاجم نتنياهو رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد قائلاً: «كانت لدينا خطة كبيرة لنقل الجيش الإسرائيلي إلى النقب، الأمر الذي كان سيطور منطقة الجنوب بأسرها. لكن وزير المالية قرر تجميد هذه الخطة وأوقف كل شيء». وعرض نتنياهو خطته لتغيير طريقة الحكم قائلاً: «نحن مترطون بأحزاب صغيرة لا يمكن لأي منها أن يحكم ويقود الدولة، وإذا لم يحدث تغيير، فبعد سنتين سنجد أنفسنا تتوجه مرة أخرى إلى صناديق الاقتراع. واتعهد بأننا سنضع خلال المئة يوم الأولى لانتخاباتنا قانوناً يضمن تغيير طريقة الحكم في إسرائيل بحيث يصبح رئيس أكبر حزب بعد الانتخابات هو الذي يشكل الحكومة، ولا يمكن إسقاطها إلا في حال وجود أغلبية كبيرة من النواب».

**نتنياهو يتعهد بعدم إخلاء مستوطنات خلال ولايته المقبلة**

قال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في مقابلة أجرتها معه قناة التلفزة الثانية الأسبوع الفائت، إنه في حال انتخابه رئيساً للحكومة المقبلة بعد الانتخابات، فإنه لن يجري إخلاء أي مستوطنة خلال ولايته. وتحدث عن الاتفاق مع الفلسطينيين فقال: «أصر على أمور معينة، لكن الشروط الحالية التي يطالب بها الفلسطينيون لدولتهم مرفوضة»، وأضاف: «لقد أفرغ الفلسطينيون الاتفاق بينما يريدان الاستسلام، أفضل من يريدانه هو الانسحاب والتنازل».

وتابع نتنياهو: «لقد وعدنا اليسار بشرق أوسط جديد، لكننا اليوم في شرق أوسط داعشي، وأقول بأسي إن هذا اليسار منقطع عن الواقع، ونحن مترطون بالواقع. ففي واقعة الشرق أوسطي يجتاح التطرف الفلسطيني كل زاوية، وكل أرض تنسحب منها ستستولي عليها منظمات الإرهاب».

وأضاف: «أنا مستعد لأن أفعل الكثير من الأمور من أجل السلام، لكن ثمة شيء واحد لست مستعداً لأن أفعله هو أن تفقد دولة إسرائيل عقلها. لن أسمح بأن يكون أمن مواطني

من «المشهد الإسرائيلي» كانت الهيئات الداخلية في الحزب تعالج الشكاوى التي تقدمت بها هي من ناحية بادعاء وجود تزوير وخلل في احتساب الأصوات، تقابلها شكاوى من النائب السابق، العائد من خلال الليكود، أفي ديختر، من كان حتى أوائل سنوات الأفنين، رئيس جهاز المخابرات العامة «الشاباك»، الذي دخل إلى الكنيست لأول مرة في العام ٢٠٠٦، ضمن كتلة «كديما»، وتولى منصب وزير الأمن الداخلي في حكومة إيهود أولمرت، ومكث في الكنيست ضمن «كديما» هناك حتى العام ٢٠١٣، ثم انفصل عن الحزب وانضم إلى حزب الليكود.

لكن ما نذكره أكثر لديختر في سنوات وجوده في الكنيست، هو أنه أول من حمل إلى الكنيست مشروع قانون ما يسمى «يهودية الدولة» أو «قانون القومية» العنصري الشرس، الذي أعدته مراكز صهيونية متطرفة، وكان يوهما في صفوف المعارضة ضمن «كديما»، ولكن القانون لم يطرح على جدول الأعمال في تلك الأيام، وبقي مسجلاً على اسمه.

ويلاحظ من أسماء اللائحة الانتخابية اختفاء الشخصية المنافسة جدياً لبنيامين نتنياهو، وهذه الشخصية ليست موجودة أصلاً منذ الانشقاق الكبير الذي شهده الحزب في نهاية العام ٢٠٠٥، برئاسة أريئيل شارون، وحتى الآن لم تظهر الشخصية القوية القادرة على تهديد مكانة نتنياهو في الحزب وحتى لسنوات قليلة مقبلة، وقبل الانتخابات الداخلية هناك من التفتت إلى وزير الداخلية المستقيل ادغوعون ساعر، ولكن هو أيضاً لم يكن الشخصية القادرة على اكتساح الأصوات في الحزب، ولذا فإن نتنياهو سجل في هذه القطعة أيضاً فوزاً إضافياً.

وتزامن انتهاء الانتخابات الداخلية في حزب الليكود مع اتساع فضيحة الفساد المتشعبة، التي تضرب حزب «يسرائيل بيتينو»، وبدء الحديث عن النية بتقديم لوائح اتهام، خاصة ضد نائبة وزير الداخلية فانيا كيرشناوم، وانعكس هذا في نتائج استطلاعات الرأي، فقبل الانتخابات الداخلية كان يحصل حزب «الليكود» في استطلاعات الرأي على ما بين ٢١ إلى ٢١ مقعداً، ولكن بعد الانتخابات الداخلية «قفز» الليكود إلى ما بين ٢٤ وحتى ٢٦ مقعداً، ولكن هذه المقاعد جاءت بالذات من معسكر اليمين المتطرف، وهي المقاعد التي فقدتها حزب «يسرائيل بيتينو» جراء فضائح الفساد.

### "يسرائيل بيتينو"

من السابق لأوانه حسم مصير حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفغدور ليبرمان منذ الآن، جراء فضيحة الفساد المتشعبة، وتورط أسماء بارزة فيه وفي محيطه بها، فنائبة وزير الداخلية فانيا كيرشناوم ظهرت في السنوات الأخيرة، كالشخصية الأقرب لليبرمان في الحزب، وهي الشخصية المركزية في قضية الفساد، التي تحسب واحدة من أوسع قضايا الفساد التي شهدتها المؤسسة الإسرائيلية الأسبق، فقد جرى ويجري التحقيق مع ما بين ٣٠ إلى ٤٠ متورطاً ومشبوهاً، كلهم أعضاء أو مرتبطين بحزب «يسرائيل بيتينو»، وتتعلق بتحويل أموال إلى مؤسسات وجمعيات تقودها شخصيات تابعة ليسرائيل بيتينو، ولكن عدد ما ينشر فإن الشبهات تدعي أن كيرشناوم حصلت على رشاوى بمبالغ ضخمة جداً، وقبل أسبوع جرى الإعلان عن احتجاز أموال بما يزيد عن ١٦

### كتب برهوم جرابيسي:

خرج بنيامين نتنياهو من الانتخابات الداخلية في حزبه «الليكود»، يوزع الابتسامات يميناً ويساراً، مدعياً أن هذه الانتخابات أفرزت اللائحة الانتخابية الأفضل لحزب الليكود، ملمحاً إلى ارتياع من استبعاد النائب الأشد تطرفاً في لائحة الليكود، موشيه فيغلين، ولكن نتنياهو الذي يعتقد أنه حقق فوزاً مضاعفاً، رئاسة الحزب وغياب المنافسين له مستقبلاً، حاول تلطيف صورة باقي المرشحين في اللائحة، ولكن ما يزيد من ابتسامات نتنياهو، مرحلياً، أن حزبه بدأ يحصل في استطلاعات الرأي على مقاعد أكثر من ذي قبل، على حساب حزب «يسرائيل بيتينو» («إسرائيل بيتنا») الذي يتلقى ضربات متتالية، جراء فضائح الفساد التي تعصف به، لكن من السابق لأوانه حسم مصير هذا الحزب منذ الآن.

وقد فاز نتنياهو برئاسة لائحة حزب الليكود، للمرة الثالثة على التوالي، وسيبقها الرابعة (الأولى) في منتصف سنوات التسعين من القرن الماضي، وحصل أمام منافسه «الأبرز» داني دانون، على ٧٥٪، من أكثر من ٥٠ ألف منتسب للحزب، شاركوا في الانتخابات الداخلية في اليوم الأخير من الشهر الماضي (العام الماضي)، كانوا الأول، وشكلوا ٥٣٪ من ذوي حق التصويت في الحزب.

وتقريباً، نجح جميع النواب الذين دخلوا إلى الكنيست بعد الانتخابات السابقة، في ضمان أماكن متقدمة في لائحة الحزب، باستثناء وزيرة الثقافة ليمور ليفنات، التي اعتزلت الحياة السياسية، ومثلها من وزير الداخلية ادغوعون ساعر، ومن بات رئيس الدولة رؤوفين ريفلين، ولكن في المقابل فقد كان الخاسر الأكبر النائب الأشد تطرفاً موشيه فيغلين، الذي يشغل نائباً لرئيس الكنيست، وبرز اسمه في العامين الأخيرين، في اقتحاماته المتكررة للحرم القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، على رأس العصابات الاستيطانية المتطرفة.

وفيغلين هو الزعيم الأبرز للتيار الأشد تطرفاً في الليكود، ويستمد من التقارير التي حاولت تفسير النتيجة أن فيغلين، كما يبدو، لم يلتفت إلى التطورات في حزب الليكود في السنوات الأخيرة، وأنه لم يعد وحده رمز التطرف في الحزب، فهناك أسماء مثل داني دانون وميري ريفغ ويأرياف ليفين وتسيبي حوتوفيلي وأوفير أكونيس وغيرهم، وعملياً لم يعد في الحزب من يمكن وضعه في خانة «الاعتدال»، بدءاً من رئيس الحزب نتنياهو.

ولهذا فقد اعتقد فيغلين أنه ما يزال يمسك بالتيار الأشد تطرفاً، وأن بقدرته فرض أسماء مدعومة من طرفه واستبعاد آخرين، إلا أنه في المقابل، كان اصطفاً آخر استثناء، ما يعني بكلمات أخرى أن المنافسة في حزب الليكود كانت كلها في التيار الأشد تطرفاً. وقد حاول نتنياهو تلطيف صورة لائحة حزبه، وإيهام الجمهور بأنه «تخلص» من فيغلين، وبهذا تخلص من التطرف، لكنه يراس لائحة «فيغلينية» بامتياز، يتنافس المرشحون فيها على من هو أشد تطرفاً.

كذلك، فإن النائبة المتدينة المتطرفة في الليكود، تسيبي حوتوفيلي من المفترض أنها ستفقد مقعدها البرلماني، إذ حلت في المكان ٢٦، ولكن حتى إغلاق العدد

قال زعيم حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد في مقابلة مع صحيفة «يديעות أهرنوت» أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو هو المسؤول عن أرقام الفقر الواردة في التقرير الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني.

وتطرق لبيد إلى الانتقادات التي وجهها نتنياهو لادائه في وزارة المالية، فقال: «يذعي نتنياهو أن الاقتصاد في وضع ممتاز وأن البطالة انخفضت وضعفنا جيد، لكنه من جهة أخرى يزعم أنني وزير مالية فاشل.. لقد منعت نتنياهو من إقرار ميزانية اجتماعية، وهو الآن يتحدث عن الفقر الذي هو حصيلة سنوات من الإهمال التي كان خلالها نتنياهو رئيساً للحكومة، في العامين الأخيرين استطعنا أخيراً القيام بخطوات حقيقية لمحاربة الفقر».

ورأى لبيد أن نتنياهو لم يهتم قط بالمشكلات الاجتماعية بل بزخ الخوف وقال: «اعتقد أن نتنياهو لن يكون رئيساً للحكومة المقبلة لأن مواطني الدولة لا يريدون أن يحكّمهم أشخاص يهملهم بقاؤهم السياسي فقط. يحاول رئيس الحكومة زرع الخوف ثم يقول لنا إنه الوحيد الذي سينقذنا منه»، وأضاف زعيم حزب «يوجد مستقبل» أن نتنياهو يحاول أن يسجل نفسه لخوات كان هو من اتخذها مثل رفع الحد الأدنى للأجور.

وأشار لبيد إلى أن حزبه سيخوض الانتخابات منفرداً، وتطرق إلى استطلاعات الرأي الأخيرة التي تظهر تراجعاً كبيراً في قوة هذا الحزب بالمقارنة مع الانتخابات السابقة قائلًا إن «هذه الاستطلاعات أفضل من الاستطلاعات التي جرت خلال الانتخابات الماضية. لا نريد التحالف مع أحد. سمعت الكثير عن موشيه كحلون. حزب يوجد مستقبل سيخوض الانتخابات وحده، لكن يسرنا العمل مع أي طرف له جدول الأعمال عينه».

**الوجوه الجديدة في قائمة حزب الليكود**

من بين الوجوه الجديدة التي جرى اختيارها على قائمة حزب الليكود، يبرز اسم العقيد في الاحتياط يوآف كحلون (٤٠ عاماً) الطيار في سلاح الجو، وكان قائداً للطائرة إف ١٦ وشارك في الغارات الجوية على قطاع غزة خلال عملية

إعداد: برهوم جراسي

"المشهد الاقتصادي"

## موجز اقتصادي

### رفع الحد الأدنى من الأجر بين التطبيق والتهديد

أعلن الرئيس الجديد، العائد، لاتحاد الصناعيين الإسرائيلي شراغا بروش، أنه سيطلب إعادة النظر في اتفاق رفع الحد الأدنى من الأجر، معربا عن اعتراضه على مستوى رفعه في غضون عامين ونصف العام، في حين أعلن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين، عن موافقته على تنفيذ الاتفاق ذاته، ابتداء من رواتب شهر نيسان المقبل، بعد اعتراضات حزبية، رأت في الاتفاق دعاية انتخابية لحزب الليكود الحاكم.

وكان اتحاد النقابات العامة "المستدرت" مع أرباب الصناعة، ووزارة المالية، قد توصلا إلى اتفاق، في مطلع كانون الأول الماضي يقضي برفع تدريجي للحد الأدنى من الأجر بنسبة ١٦.٧٥٪ على ثلاث مراحل تمتد على فترة عامين ونصف العام، ليرتفع من ٤٣٠٠ شيكل اليوم إلى ٥ آلاف، أي من ١٠٨٠ دولارا إلى ١٢٦٥ دولار، وفق سعر الصرف الأخير (٣.٦٥ شيكل للدولار). تكون الدفعة الأولى في رواتب شهر نيسان المقبل، والثانية في شهر آب من العام المقبل ٢٠١٦، والثالثة والأخيرة في منتصف العام ٢٠١٧.

وكان الحد الأدنى من الأجر قد شهد تجميدا على مدى نحو ست سنوات، حينما كان سعره بموجب سعر الصرف اليوم ألف دولار (٨٨٠ دولار)، إلى أن بادرت حكومة إيهود أولمرت بمبادرة من كان وزيرها للدفاع، ورئيسا لحزب العمل، عمير بيرتس، في العام ٢٠٠٦، لرفع الحد الأدنى من الأجر على مرحلتين، كانت أخرها العام ٢٠٠٨، وارتفع إلى المستوى الذي هو عليه الآن.

وأعيد انتخاب شرعافا بروش في منافسة حادة داخل اتحاد الصناعيين، بعد أن كان قد أمضى سابقا سبع سنوات في هذا المنصب، وفي الانتخابات السابقة، دعم تسفيكا زورن، الذي خسر الرئاسة في الأسبوع الماضي، في منافسة مع بروش، الذي اعتبر في تصريحات لصحيفة "يديعوت أchronوت" أن الصناعيين باتوا شوال المضرب (في تدريبات الملاكمة) لدى السياسيين، وكانهم هم المتهمون بكل أمراض الاقتصاد. وادعى بروش أنه بسبب الانتخابات فإن الدولة ستعمل من دون ميزانية واضحة في الأشهر السبعة أو حتى الثمانية الأولى، وهذا ما يبت عدم وضوح لوضعية الاقتصاد، وقال إنه سيقاوض وزارة المالية من جديد، قبل تحويل الاتفاق إلى قانون، لأنه سيكلف الاقتصاد سنويا نحو ٢.٦ مليار دولار.

وكان المستشار القانوني للحكومة يهودا فاينشتاين قد وافق على طرح الاتفاق على الكنيست، كمشروع قانون، أيضا في فترة الانتخابات، كي يدخل حيز التنفيذ في رواتب شهر نيسان المقبل، كدفعة أولى من أصل ثلاث دفعات تتوزع على عامين ونصف العام، ويرر المستشار موقفه أن المفاوضات لرفع الحد الأدنى من الرواتب، بدأت قبل الإعلان عن حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات، ولهذا لا يمكن ربط الأمر بحملة الانتخابات الجارية، وقيل ذلك أعلن حزب "العمل" المعارض اتفاقا مع حزب الليكود الحاكم يسمح بطرح القانون على الكنيست لإقراره قبل الانتخابات.

ومن المفترض أن يعقد الكنيست في اجتماعه المقبلة جلسة خاصة لسن القانون، وهي من الحالات النادرة جدا في فترة الانتخابات.

### قرابة ٢٤٠ ألف سيارة

#### جديدة في العام الماضي

سجل سوق السيارات الإسرائيلية في العام الماضي ٢٠١٤ ارتفاعا بنسبة ١٣٪ مقارنة بالعام قبل الماضي ٢٠١٣. وحسب التقرير الرسمي الصادر في الأسبوع الماضي، فقد جرى بيع ٢٣٩٧٧١ سيارة في العام الماضي، وهذا عدد من كم هائل من السيارات جرى شراؤها في شهر كانون الأول الأخير من العام ٢٠١٤، إلا أن السيارات حصلت على ترخيص السير في الشهر الجاري، ما يعني أنها ستكون محسوبة على استيراد العام الجاري وليس الماضي.

وتفرض إسرائيل ضرائب متشعبة على السيارات بدءا من شراؤها، لتصل إلى السوق الإسرائيلية بعد أن تكون قد تراوح سعرها إلى المستهلك أعلى بنسبة ٢٠٠٪ إلى ٣٠٠٪ عن سعرها في المصنع. وحسب تقرير سابق، فإن مداخيل خزينة الضرائب والرسوم، بمعنى الصافي، من السيارات في العام الماضي بلغ نحو ٣.٤ مليار شيكل، وهذا يزيد عن ٨٧٦ مليار دولار، أما من ناحية الشركات الأكثر مبيعا في إسرائيل، فقد حافظت شركة يونداي على المرتبة الأولى، رغم تراجعها الطفيف، إذ باعت قرابة ٣١٤٠٠ سيارة متراجعا بنسبة ٢.٧٪، وتلتها شغرة تويوتا- أكثر من ٢٧٨٠٠ سيارة بزيادة فاقت ٢٠٪ عن العام الماضي، وكايا- قرابة ٢٦٤٠٠ سيارة بزيادة بقرابة ٢٦٪، ومازدا- أكثر من ١٧ ألف سيارة بزيادة بنسبة ٦.٢٪، وسكودا- ١٤٣٠٠ سيارة بزيادة بنسبة ٨.٦٪، وميتسوبيشي- أكثر من ١٣١٠٠ سيارة بزيادة هائلة بلغت قرابة ١٠.٨٪.

ولحلت شركة شيفروليت الأميركية في المرتبة الثانية، إذ باعت أكثر من ١٢١٠٠ سيارة بزيادة فاقت ٨.١٪، وتلتها شركة نيسان- قرابة ٩٩٠٠ سيارة متراجعا بنسبة ٥.٥٪، وريزو الفرنسية- أكثر من ٩٤٠٠ سيارة وهي أيضا تراجعت بنسبة ٥.٥٪، وتلا هذا في اللائحة هوندا- أكثر من ٨٤٠٠ سيارة، وفورد التي قاربت ٨ آلاف سيارة، وفولكسفانج بما يزيد عن ٧٦٠٠ سيارة. واشترى المواطنون في إسرائيل في العام الماضي نحو ٦٥٠ سيارة، من الشركات التي تنتج السيارات الفخمة في العالم، مثل "مرسيدس" و"بي. إم. دبليو" و"أودي" و"جاغوار" و"بوك" وغيرها.

ويضاف إلى كل هذا، ما يقارب ٤.٤ ألف دراجة نارية، بزيادة بنسبة ١١٪ عن مبيعات العام قبل الماضي- ٢٠١٣.

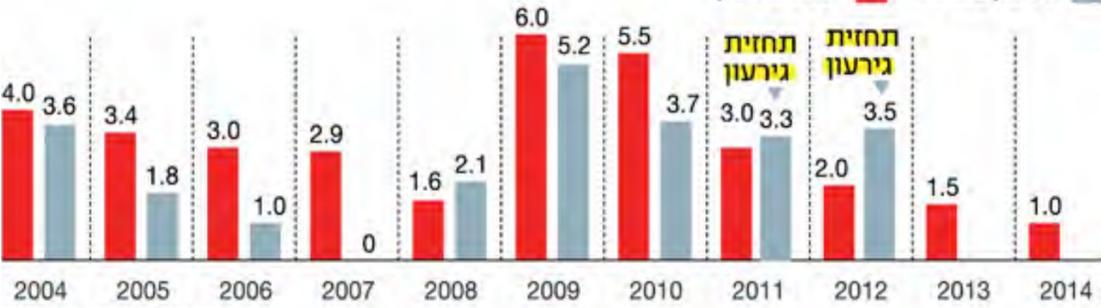
قال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن النمو الاقتصادي سجل في العام الماضي- ٢٠١٤ ارتفاعا بنسبة ٢.٦٪، مقابل ٣٪ في العام الذي قبله ٢٠١٣، وكان نمو العام الأقل منذ العام ٢٠٠٩. كذلك فإن مستوى المعيشة سجل ارتفاعا طفيفا، بنسبة ١.٨٪، في حين سجلت الصادرات ارتفاعا بنسبة ٣.٩٪، وبلغ حجمها الإجمالي ٩٧ مليار دولار، ويقول تقرير المكتب السنوي، الذي قد تطرأ عليه تعديلات في الأسابيع المقبلة، إن النمو الاقتصادي سجل ارتفاعا بنسبة ٢.٦٪، بينما معدل الناتج للفرد سجل ارتفاعا بنسبة طفيفا بلغت ٠.٧٪، وبالعملة المحلية ١٣.٣٥ ألف شيكل للفرد، وهو ما يعادل أقل بقليل من ٣٤ ألف دولار، وفق معدل سعر صرف الدولار القائم في الأيام الأخيرة ٣.٩٤ شيكل للدولار، ولا يمكن مقارنة الناتج للفرد، بالدولار، مع العام قبل الماضي ٢٠١٣، نظرا لارتفاع سعر الدولار خلال عام بنحو ١.٣٪.

ويقول المكتب إن من أسباب الارتفاع الطفيف لمعدل الناتج للفرد، هو التكاثر السكاني بنسبة ١.٩٪ للسنة الثانية على التوالي، علما أن نسبة التكاثر من الأعوام ٢٠٠٦ وحتى العام ٢٠١٨، بلغت ١.٨٪، في حين أن معدل التكاثر السكاني في الدول المتطورة الأعضاء في منظمة التعاون بين هذه الدول OECD بلغ نسبة ١.٣٪.

ويظهر من تقرير المكتب أن الصرف الذاتي على الأفراد، ارتفع في السنة الماضية بنسبة ١.٨٪، وهذا المؤشر الأهم لمستوى المعيشة. وتؤكد هذه النسبة أن مستوى المعيشة يراوح مكانه على المستوى العام، في سنوات الالفين، ففي بحث أعد معد هذه الصفحة في "المشهد الإسرائيلي"، لمركز الأبحاث "مدار" في منتصف العام الماضي، "جحات الضغط والتأثر على دوائر القرار في إسرائيل"، تبين أن مستوى المعيشة سجل في سنوات التسعين في إسرائيل، معدلا فاق ٣٪ سنويا، وحتى في سنوات الانفراج السياسي،

## الغريوعون בישראל כשיעור מהתמ"ג

גירעון בפועל | יעד הגירעון



מקור: למ"ס, משרד האוצר

ويبلغ حجم الصادرات الصناعية، من دون المجوهرات، ٥٠ مليون دولار، محافظا على ما كان في العام قبل الماضي ٢٠١٣، بينما قارب حجم صادرات المجوهرات نحو ١٠ مليارات دولار، بزيادة بنسبة ٥٠٪ عما كان في ٢٠١٣. وكانت نسبة ٣١٪ من الصادرات الإسرائيلية توجهت إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، في حين أن نسبة ٢٢٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية اتجهت إلى الولايات المتحدة، وهما معا سجلا تراجعا محدودا، إذ حسب ما هو معروف، فإن أكثر من ٦٠٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية تتجه إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلا أن الأزمة الاقتصادية في تلك الدول، وتزايد الأسواق العالمية المفتوحة أمام الصادرات الإسرائيلية، أدت كما يبدو إلى هبوط النسبة.

أصحاب رأس المال.

وفي المقابل، فقد أعلن معهد الصادرات الإسرائيلي، في تقرير مرحلي له، أن الصادرات الإسرائيلية، من بضائع وخدمات، سجلت في العام الماضي ٢٠١٤ ارتفاعا بنسبة ٣.٩٪، وبلغ حجمها الإجمالي ٩٧ مليار دولار، إلا أنه لم تصدر، حتى إغلاق هذا العدد، معطيات رسمية عن حجم الاستيراد، ووضعية الميزان التجاري الإسرائيلي مع العالم، من استيراد وصادرات. ويذكر أن الصادرات الإسرائيلية سجلت قفزة ضخمة جدا ابتداء من العام ١٩٩٩، وحتى العام ٢٠١٣، إذ ارتفع حجم الصادرات في هذه الفترة، بالدولار، بنحو ٢٥٠٪، وبهذا باتت الصادرات رافدا أساسيا في معطيات النمو في الاقتصاد الإسرائيلي.

سجل ارتفاعا سنويا قارب ٣.٦٪، وكان هذا رافدا أساسيا لنسب النمو العالية في سنوات التسعين.

أما في سنوات الالفين، فإن معدل ارتفاع مستوى المعيشة، يلامس نسبة ٢٪، مع توجهه للانحدار في السنوات الأخيرة، رغم أنه في ثماني سنوات من السنوات ال ١٤ الأخيرة تراوح النمو السنوي للاقتصاد ما بين ٤.٨٪ إلى ٥.٤٪، كما أنه في عامين آخر كان النمو بنسبة ٣٪ و٣.٧٪، فقط في ثلاث سنوات كان نموا أقرب للركود، وفي إحداها تسجل انكماش في الاقتصاد.

وقد تعددت التقارير الصادرة عن بنك إسرائيل في السنوات الأخيرة، التي حذرت من أن ثمار النمو الاقتصادي لا تصل إلى الغالبية الساحقة من الجمهور، وتبقى ضد كبار

# هل تخدم الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية حيتان المال؟

الكاتب رئيس تحرير المجلة الشهرية لصحيفة "ذي ماركر" اليومية وكتب كثيرا عن علاقة حيتان المال بالسلطة. المقال يعرض جوانب هامة من عملية صناعة الرأي العام من خلال الصحف الاقتصادية والصحف العامة التابعة لحيتان المال: الكاتب يكشف وجها جيدا للوزير السابق موشيه كلحون الذي يظهر كشخصية ذات توجهات اقتصادية اجتماعية لكنه مرتبط بحيتان المال

### بقلم: إيتان أفرئيل

منذ ثلاث سنوات، تنتقد الصحف الاقتصادية غلاء المعيشة، وتنتشر في صفحات الفيسبوك بيانات حول أسعار "الميلكي" (نوع ألبان مصنعة الترجمة)، وتدير حملات من أجل رفع الحد الأدنى من الأجر. وهذا أمر جديد: فمثل الكثير من الآخرين، أمسكت حملة الاحتجاجات الشعبية (٢٠١١) بعض الصحف الاقتصادية وهي ليست جاهزة، مثلما أنها منقطعة عن الواقع الاقتصادي في إسرائيل، ما أثار الجمهور ودفعه للبحث عن علاقات الصحف الخلفية بمرکز القوة ورأس المال. وكان رد الصحف أنها تبنت توجهات اجتماعية، أكثر مما كان في السابق.

لكن قبل أيام، اضطرت الصحف لكشف جيناتها الحقيقية.. فما الذي حصل؟ في العامين الأخيرين، نجح احتكار الغاز بتكديس ثروة ضخمة في إسرائيل، وكدس قوة غير مسبوقة، وبهذا وثق أمران، الأول، نائب المستشار القانوني للحكومة، أي ليخت، نشر وجهة نظر قضائية، يعترف فيها لأول مرة، أن احتكار إسحاق تشوفو، أكبر من أن تتحمله الديمقراطية الإسرائيلية، وثانيا، أن المكلف بوضع قيود على الاحتكارات، البروفيسور دافيد غيلو، دعا إلى أن يخفض من جديد، الاتفاق الذي يقي على الاحتكار القائم.

وفجأة، لم يكن مفر أمام الصحف؟ ماذا حدث؟ هل هي تدعم ملايين الإسرائيليين، الذي يدفعون الضرائب، ويريدون تخفيض كلفة المعيشة وأسعار الغاز والكهرباء، أم ستقف تلك الصحف إلى جانب إسحاق تشوفو وكوبي ميمون وعائلة روطيغيني، محتكري الغاز الجدد؟ فما الذي اختارته الصحف؟ مثلا في قضية داني ونوجي دانكنر، واللجنة التي بحثت في مسألة تعدد الاحتكارات، أيضا في هذه المرة، وقفت الصحف الاقتصادية إلى جانب حيتان المال، ولهذا شرعت صحف "فلوبس" و"يديعوت أchronوت" و"كالكايسيت"، بحملة ضد المكلف برفض قيود على احتكارات الغاز.

وليس جميعهم كانوا على استعداد لفعل هذا،

فالناشطون الاجتماعيون، والحركات المستقلة، والمبادرون الاجتماعيون، الذين اعتقدوا أن الصحف تقف إلى جانبهم، اكتشفوا بنهول أن الصحف تقف إلى جانبهم طالما أن حل قضاياهم الاجتماعية، سيكون على حساب دافع الضرائب المجهول. واكتشفوا أن الصحف تقف إلى جانبهم حينما يلوحون بشعارات نقابية، ولكن حينما ترى الصحف أن مصالحها في قضية ما تقتضي الوقوف إلى جانب حيتان المال، فإنها تنسى شعارات غلاء المعيشة والديمقراطية، وتقف إلى جانب حيتان المال.

### غالبية الجمهور كانت خارج اللعبة

هذا يبدو كسيناريو مكرر لسيناريو قضية لجنة الحد من تعدد الاحتكارات، الذي بدأ عشية انطلاق حملة الاحتجاجات الشعبية، فالصحف وحيتان المال، وعلى رأسهم مجموعة موزس وفيشمان، ادعوا في حينه أنه لا توجد أية مشكلة في تعددية الاحتكارات في الاقتصاد الإسرائيلي، أو إن وجدت قضية كهذه، فهذه ليست مشكلة، وطلبا أن يكون في صلب الحوار العام، تلك القضايا التي لا تلامز ولا تخرج، مثل قضية الفقر ومستوى الرواتب المنخفض.

وفقط بعد حملة للاحتجاجات الشعبية، وبعد أن تم إقصاء ملوك تعددية الاحتكارات نوجي وداني دانكنر عن السيطرة على الشركات التي كانت تحت سيطرتهم، تبنت تلك الصحف مسألة تعددية الاحتكارات، واعترفت بها على أنها مشكلة صعبة، تؤثر على غالبية فروع الاقتصاد، على دوائر اتخاذ القرار.

وفي العامين الأخيرين، ازداد بوتيرة عالية جدا وعي الجمهور للمسائل المتعلقة بغلاء المعيشة، والاحتكارات، وتأثير البنوك، وتأثير علاقة رأس المال بالسلطة، وعلاقات الصحف بحيتان المال، فالיום مثلا يعلم الجمهور أن قسما كبيرا ممن يقرأ أن البعازر فيشمان، الذي يرصد جدولته ديونه الخاصة الضخمة من جديد، متعلق بمجموعة من ضمنها مدير عام بنك "هوبوليم"، تسيون كينان، والمديرة العامة لبنك ليكومي ريكفات روسك عميناح، والمستثمر الكبير إسحاق تشوفو.

وحتى قبل بضع سنوات قليلة، كانت صحف حيتان المال ذوي الاحتكارات المتعددة والبنوك، دون أن تميز بينهم، قد وقفت إلى جانب حيتان المال، وموقفهم القائل إنه لا توجد مشكلة في تعددية الاحتكارات، ولا توجد مشكلة اسمها علاقة رأس المال بالسلطة، ولا يوجد أمر غير سليم في سيطرة الشركات الكبيرة، وكانت غالبية الجمهور الكبيرة خارج هذه اللعبة، فلا أحد يفهم ما الذي يجري في سوق

المال، وكيف يتم اتخاذ القرارات، ومن يقرر بشأن ما ينشر في الصحف، والتليل فقط أبدو اهتماما، مثلا بالإصلاحات في مجال الاتصالات الخليوية، التي تبلورت، رغم انعكاساتها الكبيرة على مصلحة الجمهور.

والآن، فإن الوضع مختلف، فالكثير من الجمهور يفهمون أن قسما من الصحف في إسرائيل لا تبحث عن حلول لها، وحتى أنها تعرض الجمهور الواسع على أنه جزء من المشكلة، وبدأ كثيرون يستوعبون أن الصحف هي جزء مركزي في نظام دقيق، ينتج جدول أعمال إعلاميا، يخدم مراكز القوة في إسرائيل، البنوك واحتكارات الغاز، واتحاد النقابات، والسياسيين الذين تحبهم تلك الصحف.

### السعي وراء الشهرة

إن عبارة "السعي وراء الشهرة من خلال محاربة تعدد الاحتكارات"، أطلقها في العام ٢٠١٠ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي لاقم لجنة لتفحص مدى مستوى التنافسية في الاقتصاد الإسرائيلي، وقد عارضت صحف حيتان المال هذا القرار، وكان ادعاء صحيفة "فلوبس" مثلا أن البحث في مسألة تعددية الاحتكارات، هو أمر اختلقه السياسيون لخصايات حزبية وليست مهنية، وهذا على الرغم من أنه لاحقا أوضحت اللجنة إياها أنها وجدت خلا في المبنى الاقتصادي الإسرائيلي، وأن تعددية الاحتكارات عالية جدا، وعرضت سلسلة من الأخطار وأوصت بسن سلسلة من القوانين، التي من شأنها أن تحد من ظاهرة تعددية الاحتكارات.

إلا أننا رأينا لاحقا أيضا أن الكثير من صحف حيتان المال، التي هاجمت مجرد قيام اللجنة، حتى قبل أن تبدأ عملها، قد تبنت الكثير من مبادئ استنتاجاتها وتوصياتها، وشرعت تلك الصحف تكتب عن قضايا اجتماعية، وعن الأخطار على المستهلك، مثل غلاء المعيشة، وأيضا تعددية الاحتكارات، ولكن حينما أعلن مؤخرا، المسؤول عن القيود على الاقتصاد، تفكيك احتكارات في مجال حقول الغاز، انطلقت تلك الصحف ذاتها في معركة، تقريبا شبيهة، ضد شخص المسؤول ذاته.

بالإمكان افتراض أن الصحف التي هاجمت المكلف برفض القيود على الاقتصاد، فحصت القضية المعقدة، ثم استشارت خبراء، واستمعت إلى كل الجهات، لتتوصل إلى استنتاج بأن قرار المكلف سيضر بالجمهور، إلا أن الهجوم ظهر مبكرا، فالمكلف في نهاية المطاف، الفى خطة لم يتم تطبيقها أصلا، ولم يعرض أي خطة أخرى لقطاع الغاز، أفلا كان من الأجدر بمعتقديه أن ينتظروا بضعة أسابيع إلى حين

## صدر عن «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

# علاقات إسرائيل الدولية

تحرير: عاطف أبو سيف

يفحص إمكانية عرض خطة بديلة؟ ونفس الأمر شهدناه في التعامل مع اللجنة التي فحصت تعددية الاحتكارات، فقد هوجمت اللجنة قبل وقت طويل من صدور توصياتها، وإذا ما عدنا إلى تلك الأيام، سنرى أن الراجح الأكبر من ذلك الهجوم، كان حيتان المال، وأيضا في الحالة القائمة، فإن الراجح من الهجوم على المكلف بالقيود الاقتصادية، هو إسحاق تشوفو، المسيرع مع شركائه على احتكار الغاز. وهاتان ليستا حالتين وحيدتين، فنذكر في العام ٢٠٠٩، حينما اندلعت الأزمة المالية، طلب حيتان المال من الحكومة أن تشتري سندات الدين التي بوزرتهم، بعد أن سجلت هبوطا حادا، وقد دعمت صحفهم هذا مطلب، الذي تجاهته وزارة المالية، وبعد ذلك، قرر محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر إبعاد داني دانكنر من منصبه، كرئيس لمجلس إدارة بنك هوبوليم، ولاحقا رأينا عدة إجراءات، وفي كل مرة كان يصل الأمر إلى أحد حيتان المال، كانت صحفه تدافع عنه.

### ماذا يفعل كلحون إذا أصبح وزير مالية؟

موشيه كلحون، النجم الساطع حاليا في السياسة الإسرائيلية، بنى نفسه، من خلال سعيه إلى كسر الاحتكارات في سوق الاتصالات الخليوية، وهو يعرض نفسه كمعارض للاحتكارات، ويدعو إلى تخفيض كلفة المعيشة، وتخفيض أسعار البيوت، وهو يعد الجمهور بأن يكرر تجربته في كسر الاحتكارات في سوق الهواتف الخليوية، في قطاعات أخرى، وكما يظهر فإن استطلاعات الرأي تمنحه أكثر من ١٠ مقاعد، ما يجعل وصوله إلى منصب وزير المالية أمرا سهلا.

إلا أن كلحون، حينما تفجرت قضية احتكارات الغاز في الأيام الأخيرة، بدأ صوته خافتا، ولم يقف بقوة من خلف قرار المكلف برفض قيود الاقتصاد، بشأن كسر الاحتكار الأكبر في سوق الغاز، بينما موقف بنيامين نتنياهو كان واضحا أكثر بهذا الملف، ما يطرح أسئلة حول علاقات كلحون.

فهل بالإمكان أن نسال ما إذا كان كلحون يدعم أحد المستثمرين في الغاز كذلك فإن كلحون هو صديق مقرب من الثري كوبي ميمون، الذي يملك ٢٩٪ من أسهم حقل النفط "تمار"، وقد يكون ميمون من المتضررين من قرار المكلف بالقيود على الاقتصاد.

وإذا ما أراد كلحون إزاحة الشبهات من حوله، فعليه أن يخرج بموقف واضح بشأن الاحتكارات في قطاع الغاز، وليس بعبارات عامة لا توضح موقفه.

نقلًا عن "ذي ماركر" (ترجمة خاصة بتصرف)



**بقلم: غابي سيبوني (\*)**

(الحلقة الثّانية والأخيرة)

كان تقويض شرعية استخدام القوة من جانب إسرائيل في أعقاب عملية “الرصاص المصبوب”، قد أدى إلى تطوير نظرية “الضحية” (من قبل “حماس” والفصائل المسلحة في القطاع) والتي تتمثل في جوهرها في القيام بعمل أو أعمال استفزازية تجزّ إسرائيل إلى المس بالسكان المدنيين وبالمنشآت والمؤسسات المدنية والدولية. وتهدف هذه النظرية إلى تعميق عزلة إسرائيل في الساحة الدولية.

وكما تصاعد اكتساب بالمدنيين من جانب إسرائيل، ازدادت فاعلية جهد اكتسبية اصالح حركة “حماس”، وجهد نزع الشرعية عن إسرائيل. وقد تجلّى ذلك بشكل ملحوظ أثناء عملية “الجرف الصامد”، حيث تعمدت “حماس” تعظيم وزيادة استخدام “نظرية الضحية” بصورة ملموسة، عن طريق كشف السكان المدنيين عل نطاق واسع لنييران الجيش الإسرائيلي، وذلك في أعقاب إطلاق الصواريخ من منصات وضعت داخل، أو على مقربة من منشآت ومبان مدنية أحمى داخلها مدنيون غير ضالعين في القتال.

إن إطلاق الصواريخ على تجمعات مدنية انطلاقا ومن داخل بيئة مدنية، لا ينطوي في حد ذاته على تجديد من جانب “حماس” وغيرها من الفصائل المسلحة في القطاع، لكن خلافا لجولات القتال السابقة، لوحظ خلال عملية “الجرف الصامد” تطوير لهذا الأسلوب، وعلى ما يبدو فقد ساهم استخلاص “حماس” وباقي الفصائل للدروس والعبر من عمليتي “الرصاص المصبوب” و”عمود السحاب”. في تعظيم استخدام المناطق والمنشآت المدنية. وتجدد الإشارة في هذا السياق إلى أن الجيش الإسرائيلي واجه حتى الأسبوع الأخير من الحرب (عملية “الجرف الصامد”) صعوبة في ضرب منصات إطلاق الصواريخ والتشكيلات القيادية العليا لحركة “حماس”، والتي تحصنت داخل مخابئ وأنفاق حفرت تحت الأرض، في محيط تلك المنشآت المدنية، وعليه، لا يمكن تقدير أي إى حد أدرك كبار قادة “حماس”، الذين عللوا في عزلة تامّة عن البيئة المحيطة بهم، حجم الخسائر في الأرواح والممتلكات التي لحقت بقطاع غزة (خلال عملية “الجرف الصامد”) أو بعبارة أخرى: ثمن “نظرية الضحية”!

في المقابل، لم تشهد النظرية القتالية للجيش الإسرائيلي أي تغيير جوهري منذ عملية “الرصاص المصبوب”. وقد استندت هذه النظرية إلى إطلاق نيران دقيقة على أهداف محددة مسبقا، وتوجيه ضربات قوية ومكثفة لأهداف عرضية (أو غير محددة مسبقا). إلى جانب ذلك، فقد أبى الجيش الإسرائيلي (خلال عملية “الجرف الصامد”) القوات البرية في حالة استعداد وجاهزية لإجتياح بري محدود للمنطقة، بهدف تدمير بنى وقواعد عسكرية تابعة لحركة “حماس” وباقي الفصائل المسلحة العاملة في القطاع. ومن ثم التوصل إلى وقف إطلاق النار.

في عملية “الرصاص المصبوب” تم استخدام القوات البرية بعد استنفاد المعركة بالنار (عمليات القصف الجوي والمدفسي) والتي لم تؤد إلى إخفاض ملموس في إطلاق القذائف الصاروخية، أما في عملية “عمود السحاب” فقد جرى حشد قوات برية إلا أنه لم يتم زجها في المعركة، وذلك بعدما جرى التوصل إلى تفاهات سياسية لوقف إطلاق النار بسرعة نسبيا. عقب تدخل حكومة “الإخوان المسلمين” في

مصر وتأثيرها على حركة “حماس”.

في نطاق عمليات بناء القوة في الجيش الإسرائيلي، جرى خلال السنوات الأخيرة تعميق التركيز على القدرات الجوية والاستخباراتية، وحولت موارد كبيرة لصالح هذين الجانبين، وذلك على حساب المناورة البرية، التي بقيت ذات قدرات نارية محدودة من حيث الدقة والاستقلالية. في المقابل جرت عمليات التسلح بوسائل ثقيلة (مثل دبابة “مركفاه”) ووسائل التحصين المتقدمة، بشكل بطيء، بسبب صعوبات التمويل. ومن هنا فقد شكّلت الخطط التنفيذية للجيش الإسرائيلي استمرارا مباشرا لهذه العليات، وهو ما وجد تأكيدا له أثناء عملية “الجرف الصامد”، والتي استهلكت المعركة فيها بنيران وقصف من الجو بكثافة أكبر بكثير من العمليات السابقة، وذلك نتيجة لتعميق القدرات الاستخباراتية بشأن أهداف محددة مسبقا، وأهداف أخرى نشأت أثناء القتال.

غير أن حركة “حماس” وباقي الفصائل المسلحة، إحتفظت طوال المعركة بقدرة على إطلاق صواريخ بعيدة المدى وقذائف صاروخية قصيرة المدى، وذلك عن طريق الاستخدام الواسع لـ “نظرية الضحية”، والتي جعلت من الصعب على الجيش الإسرائيلي ضرب وتدمير وسائل ومنصات إطلاق الصواريخ المنصوبة داخل مناطق مدنية مكتظة.

بعد عدة محاولات وهجمات نفذتها حركة “حماس” عن طريق التسلل عبر أنفاق هجومية، داخل المناطق الإسرائيلية (خلف خط الحدود)، قام الجيش الإسرائيلي برزج قواته البرية في المعركة، وذلك بهدف تدمير الأنفاق الهجومية. في الأسبوع الأخير للحرب، ومع خروج القوات البرية من القطاع، عادت المعركة بالنار لتحتل دورا مركزيا، وقد اشتدت هذه المعركة قوة وضاروة في أعقاب تحرر الجيش الإسرائيلي من القيود التي فرضها على نفسه في هذا المجال، مما أتاح توجيه ضربيات قوية ومدمرة لمنصات إطلاق الصواريخ والبنى والقواعد العسكرية لحركة “حماس”. ويعتقد أن هذه العملية كانت من بين العوامل التي دفعت حركة “حماس” للموافقة على وقف إطلاق النار بموجب مبادئ المبادرة المصرية الأصلية، التي كانت قيادة “حماس” قد رفضتها من قبل.

**الميزان التنفيذي والاستراتيجي للمعركة**
ما زال من الصعب تقدير نتائج عملية “الجرف الصامد”. فتجربة الماضي تعلم أن مثل هذا التقدير يتطلب نظرة بعيدة المدى. وعموما من الجدير أن نقاس النتائج في ضوء التحسن في الوضع الاستراتيجي لدولة إسرائيل على امتداد فترة زمنية، وليس بناء على تصريحات وخطابات مرضية للجمهور حول انتصار وهزيمة لدى الطرفين. مع ذلك، ثمة حاجة للمقارنة بين الحرب (العملية العسكرية) الأخيرة في قطاع غزة وبين حرب لبنان الثانية وجولات القتال السابقة في ساحة قطاع غزة.

حين انتهت حرب لبنان الثانية (صيف العام ٢٠٠٦)، اعتبرت هذه الحرب من وجهة نظر الجمهور الإسرائيلي بمثابة خسارة وهزيمة. مع ذلك فقد حظي شمال إسرائيل، في أعقاب تلك الحرب، بفترة هدوء طويلة، بل وربما تكون الأولى منذ قيام الدولة. في المقابل، فقد انتهت عملية “الرصاص المصبوب” بوقف إطلاق نار من جانب واحد، مع ذلك فقد جرى الحديث في إسرائيل عن إنجاز عسكري

في الصراع ضد حركة “حماس”. غير أن “حماس” وباقي الفصائل العاملة في قطاع غزة واصلت تعزيزيّ قوتها وتسلحها، كما واصلت إطلاق القذائف الصاروخية، من دون توقف تقريبا، على بلدات جنوبي إسرائيل، مما استدعى شن عملية “عمود السحاب”. وكما ثبت، فإن التفاهات التي اتاحت وقف إطلاق النار في نهاية عملية “عمود السحاب”، لم تكن مجدبة بما يوفر لإسرائيل فترة هدوء طويلة على الجبهة الجنوبية مع قطاع غزة . على الرغم من بعض القيود والتحفظات، إلا أنه يمكن لنا رسم عدد من التصورات في أعقاب عملية “الجرف الصامد”، والتي تدل على تحسن في وضع إسرائيل إزاء التحديات التي يطرحها قطاع غزة.

أولا: ظهر تفهم من جانب المجتمع الدولي بشأن خطورة التهديد الذي يطرحه التيار الإسلامي الأصولي الراديكالي، ففهم أو إدراك الخطورة الكامنة في الحرب التي تشنها منظمة الدولة الإسلامية (داعش) في العراق وسورية، انعكس أيضا على التسالط مع حركة “حماس” وباقي الفصائل الإسلامية المسلحة في قطاع غزة، على الرغم من عدم وجود تماثل تام بين هذه المنظمات وبين منظمة “داعش”. ولعل الدعوة اللافتة من جانب مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي إلى زع أسلحة سائر” المنظمات الإرهابية” في قطاع غزة، قد تأثرت بما يحدث في العراق وسورية. ثانيا: لقد وجدت حركة “حماس” نفسها، أثناء وبعد عملية “الجرف الصامد”، معزولة في المحيط السني، باستثناء علاقاتها مع قطر وتركيا، اللتين أضى تأثيرهما محددا.

## قراءات إسرائيلية حول حصاد العام المنصرم

# محل شؤون السياسة الخارجية في القناة الأولى: العام ٢٠١٥ قد يكون أسوأ من العام ٢٠١٤ الذي لم يكن جيدا!

**الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي: على الجيش الإسرائيلي أن يكون مستعدا لحرب برية واسعة النطاق في لبنان، وحرب استنزاف في غزة، وعملية عسكرية ضد إيران ستكون صعبة ومكلفة\***

هذه الدولة استخدامه، ويمكن أن يشكل هذا سببا للقلق في المستقبل، لكن حدوث ذلك يتطلب تغييرا كبيرا ويأخذ وقتا ليس بالقصير.
وقال: مما لا شك فيه أننا انتقلنا إلى عالم مختلف عن الوضع الذي اعتدنا حين كانت تنتشر على حدودنا جيوش نظامية كبيرة مع دبابات ومدفعية، ومئات الطائرات ومئات آلاف الجنود. لقد تغير الخطر الحالي الذي يتهدد إسرائيل، وأصبح يكمن في الأساس في التنظيمات غير الدولانية التي تحركها أيديولوجيا إسلامية. ويعتبر حزب الله أقوى هذه التنظيمات، وقد جرى بناءؤه من منظور مزدوج بحيث يكون الذراع الطويلة لإيران من أجل رع إسرائيل، وفي الوقت عينه الطرف الذي من المقدر له أن يسيطر نظريا وعمليا على لبنان حيث الطائفة الشيعية هي الأكبر عددًا. ويعتبر حزب الله التنظيم غير الدولاني الأكثر شبها بالجيوش من ناحية قدراته. فهو يملك نحو ١٥٠ ألف صارخ وقذيفة تستطيع بضعة آلاف منها تغطية جميع أنحاء إسرائيل. وهذه قوة نار كبيرة وهائلة وهي أكبر على ما يبدو مما تملكه دول أوروبا معًا. كما يملك حزب الله صواريخ بزر- بحر طويلة المدى، وصواريخ مضادة للطائرات، وطائرات من دون طيار، وصواريخ حديثة مضادة للدبابات، وهو منظم جيدا ووفقا لهزيمة عسكرية منهجية ولديه منظومة قيادة وسيطرة نوعية. وقد بنى الحزب على يد خبراء إيرانيين، لكن زعاماته كانت دائما لبنانية ومرتبطة بقوة بالطائفة ومنافعها،

## متابعات

رغم أن الجيش لم يقرر فتح تحقيق بعد:

## ضباط وجنود إسرائيليون يستعدون لمعركة قضائية حول أداؤهم خلال مجزرة رفح

أثارت أقوال وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، بأنه لا يتعين على الشرطة العسكرية إجراء تحقيق جنائي في مجزرة رفح، التي ارتكبتها لواء «غفعاتي» في الأول من آب الماضي، خلال العدوان على قطاع غزة، ردود فعل غاضبة في إسرائيل، واعتبرت تدخلًا في صلاحيات النيابة العسكرية، بقوله إنه «لا مكان لإجراء تحقيق» في هذه المجزرة، التي توصف بإسرائيل بيوم الجمعة الأسود.

وقال يعلون خلال يوم دراسي عقده الجيش الإسرائيلي، يوم الخميس الماضي، إنه «تتردد حاليا الكثير من الشائعات والأقوال حول أمور مثل الحدث الذي كان ضالعا فيه لواء غفعاتي في يوم الجمعة ذاك في رفح، وهذا الحدث لا يخضع لتحقيق الشرطة العسكرية، وأمل ألا يقرر أحد بإدخاله ضمن تحقيقات الشرطة العسكرية». وادعى يعلون أن هذه المجزرة في رفح هي «حدث عسكري اتخذت خلاله قرارات كهذه أو تلك، وهذا ليس أمرا يتم التدقيق فيه بأدوات جنائية، وينبغي التدقيق فيه بأدوات قيادية من أجل تحسين الأداء في المرة المقبلة». ويشار إلى أن طاقما في الجيش الإسرائيلي برئاسة قائد الفيلق الشمالي، اللواء نوعام تيبون، أجرى تحقيقا حول هذه المجزرة كحدث عسكري. ويذكر أنه بعد ربع ساعة من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، في الأول من آب الماضي، استمرت قوات الجيش الإسرائيلي بتنفيذ عمليات عسكرية بحثا عن انفاس في رفح، وخلال ذلك واجهوا كمينًا نصبه مقاتلون من كتائب الغسام، وجرى تبادل إطلاق نار قتل خلاله ثلاثة جنود، وتم اختطاف جثة أحدهم وهو الجندي هدار غولدين. وفي أعقاب ذلك، وفي محاولة لمنع أسر الجندي، ولم يكن مؤكدا أنه قتل على الفور، بدأت القوات الإسرائيلية بإطلاق نار كثيف، من المدفعية والطيران الحربي، بإدعاء منع عملية الأسر حتى لو كلف ذلك قتل الجندي الأسير، وهو نظام إسرائيلي يعرف باسم «نظام هنيئعل». وأسفر القصف عن مقتل قرابة ١٥٠ فلسطينيا ضابطهم العظمى من المدنيين وإصابة مئات آخرين. وتطرق يعلون خلال اليوم الدراسي، الذي حضره والد غولدين، إلى الفرق بين التحقيقات الجنائية والتحقيقات العسكرية الداخلية، وقال إنه «إذا تبين أن أحدا ما ارتكب جرما خلال معركة، مثل نهب، اغتصاب، إطلاق نار متعمد على امرأة أو ولد أو على أحد ما رفع راية بيضاء، فإنه يوجد في ذلك مخالفة للعمليات، ويوجد في ذلك جانب جنائي، وهذا هو المكان الذي تجري فيه الشرطة العسكرية تحقيقا جنائيا».

وعلى ما يبدو فإن أقوال يعلون لم تات من قبيل التعبير عن رأي أو التدخل في صلاحيات جهات عسكرية. فقد كشف المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أليكس فيشمان، يوم الجمعة الماضي، عن أن ضباطا معوا أدلة خلال ذلك الحدث في رفح، واستشاروا محامين في وقت لاحق، تحسبا من فتح تحقيق في هذه المجزرة.

وتجري الشرطة العسكرية الإسرائيلي تحقيقا في هذه الأثناء، في محاولة للتعرف على هوية العسكريين الذين سربوا لموقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني تسجيلا لمحادثة على شبكة اليوسكي العسكرية وفي رفح، في ذلك اليوم، ويسمع فيه صراخ قائد الكتيبة الراجلة، المقدم اييل جينو، وهو يأمر إحدى القوات بوقف «إطلاق النار الجنوبي» تحسبا من إطلاق النار باتجاه قوات إسرائيل.

وكتب فيشمان أن هذا التسجيل الصوتي يدل على أمر أكثر تعقيدا، «إذ أن تسريب مقاطع مختارة من التسجيل الصوتي غاية خدمة هدف معين، وخلق صورة قتال رهيب، يوجد فيه خطر بالغ على قواتنا. وهذا الصورة تحدث رأي عام معارضا لاية محاولة من جانب «فئران المكاتب» في الكرياه (مقر وزارة الدفاع في تل أبيب) للتحقيق مع جنود».

وأضاف فيشمان أن «هذا التسريب يدل على أن ضباطا شاركوا في هذه المعركة تمكنوا من جمع أدلة، ووصلوا على وثائق وأشرطة تسجيل واحتفظوا بها. وبعضهم استشار محامين. ورغم أنه لم يتوجه أحد إليهم، ولم يتهمهم أحد بأي شيء، لكنهم يتصرفون كمتطولين ويستعدون لمعركة قضائية محتملة. ويبدو أن لديهم أسبايا جيدة للاستعداد لأسوأ الاحتمالات».

ويمارس ضباط وجنود إسرائيليون، شاركوا في العمليات القتالية في الأول من آب الماضي، ضغوطا على المدعي العام العسكري، اللواء داني عفرون، كي لا يفتح تحقيقا جنائيا حول ما جرى في رفح في ذلك اليوم، ووفقا لفيشمان فإن لأحد من الضباط والجنود يعرف التفاصيل الكاملة لما حدث باستثناء تيبون وعيفروني.

ووفقا لفيشمان فإن «ملف رفح»، الذي تضمن التحقيق الذي أجراه تيبون واستنتاجاته، «يتضمن انتقادات حرجية ليست بسيطة حول أداء الضباط في تلك المعركة. ووجد طاقم التحقيقات برئاسة تيبون، الذي ضم خبراء عسكريين في الاحتياط في مجال القانون والعمليات والتحقيقات، أنه قتل في هذا الحدث ٤١ فلسطينيا، وليس ٧٠ أو ١٥٠ مثلما ادعى الفلسطينيون. ورغم ذلك لم يغير الطاقم رأيه حيال ترجيح الرأي الذي مارسه الضباط في ذلك الحدث».

وأضاف أن تيبون وأفراد الطاقم وجدوا سلسلة من المشاكل في الأداء الحرفي، التي تستوجب التدقيق في أداؤهم. لكن المدعي العام العسكري يعتبر أن هذا ليس حدثا تقليديا لإجراء تحقيق عسكري، وأنه لا توجد هنا قصة نهب أو قرار مخطئ له مسبقا. ورغم ذلك فإن الأسئلة تحوم ليس فقط حول الأسلوب الذي تم اتباعه وإنما حول «النوايا». أيضا. «هل القرار باستخدام هذا الكم من النيران كان نقيًا من اعتبارات غير موضوعية، مثل الرغبة في الانتقام؟».

وأشار فيشمان إلى أن المدعي العام العسكري تلقى مئات الشكاوى من منظمات حقوق إنسان، وبينها الصليب الأحمر، «ولن يكون بإمكان إسرائيل أن تسمح لنفسها بتجاهلها». وعموما، فإن كافة التحقيقات المتعلقة بعدوان «الجرف الصادم» في الصيف الماضي، بدأت في أعقاب شكاوى قدمتها جهات خارجية وغير إسرائيلية وليس نتيجة لتحقيقات أجراها الجيش الإسرائيلي.

# تحذيرات من عدم جهوزية إسرائيل لمواجهة خطوات فلسطينية دولية وتزايد تدهور مكانتها

إعداد: بلال ظاهر



مجلس الأمن الدولي خلال التصويت على مشروع القرار الفلسطيني.

إسرائيل الرسمية غير مستعدة، مجرورة وترد من دون أن تكون لديها إجابات مرضية.

وعدد الباحثان خطوات دولية لم تكن إسرائيل جاهزة لمواجهةها؛ إعلان الدول الموقعة على معاهدة جنيف الرابعة، في ١٧ كانون الأول الماضي، بعد أسبوع من قرار سويسرا، الدولة الفوضئة بتطبيق هذه المعاهدة، عن قرار بشأن عقد اجتماع لهذه الدول، وعلى الرغم من جهود إسرائيل والولايات المتحدة لمنع عقد هذا الاجتماع. وهذا الاجتماع الثالث من نوعه، وكان في مركز الاجتماعين السابقين، في العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠١. إسرائيل والأراضي المحتلة. وجاءت الدعوة لعقد هذا الاجتماع بعد مشاورات أجرتها سويسرا مع الدول الموقعة على المعاهدة في أعقاب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٥ تشرين الثاني العام ٢٠٠٩، وفي أعقاب عدوان «الرصاص المصوب» على قطاع غزة. ويهدف لتبني خطوات من أجل فرض معاهدة جنيف الرابعة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكانت إسرائيل، خلال السنوات الخمس الماضية قد نجحت، بمساعدة حليقاتها من الدول الغربية حينذاك، في منع عقد اجتماع الدول الموقعة على المعاهدة، لكن الباحثين اعتبروا أن «مجرد عقد الاجتماع بعد ذاته يجسد مدى فقدان إسرائيل للتأييد والدعم اللعامن من جانب الدول الأوروبية، وهو مؤشر على استمرار تدهور مكانتها الدولية».

وأشارا إلى خطوة أولى جرت في ١٧ كانون الأول الماضي أيضا، وتتعلق بقرار محكمة العدل الأوروبية بشطب حركة حماس من قائمة المنظمات الإرهابية، للاتحاد الأوروبي. ورأى الباحثان أنه على الرغم من قول بيان الاتحاد الأوروبي إن القرار إيجابي وحسب، إلا أنهما شادا على أن «هذه الخطوة تجسد استخداما آخر لأدوات قانونية، وهذه المرة من جانب حماس، التي استأنفت إلى محكمة العدل الأوروبية ضد قرار الاتحاد بإدخالها إلى القائمة المذكورة، وحدث ثالث في هذا السياق، أشار إليه الباحثان، هو تقديم مشروع القرار الفلسطيني لإنهاء الاحتلال إلى مجلس الأمن الدولي، «على الرغم من جهود دبلوماسية إسرائيلية متسرة من أجل منع ذلك في اللحظة الأخيرة».

ويشار إلى أن مقال الباحثين شير وأفيرام نشر قبل التصويت بساعات، إلا أنهما شادا على أنه «حتى لو لم يمر مشروع القرار الفلسطيني في مجلس الأمن، فإن من شأن مجرد تقديمه و«الحملة» التي سبقت ذلك أن يخلق ضرا دبلوماسيا وإعلاميا بالغا بدولة إسرائيل، التي اضطرت مرة أخرى إلى الدفاع عن نفسها أمام مبادئ الجانب الآخر، والتي تشهد وطأة حملة نزع الخربة الجارية ضدها. وينبغي التذكير أن مشروع القرار هذا يأتي على خلفية سيل متزايد من القرارات في البرلمانات الأوروبية، التي اعترفت بدولة فلسطين، وتشارك في هذا السيل دول أوروبية صديقة لإسرائيل، مثل اسبانيا، أيرلندا، السويد، بريطانيا، فرنسا والبرلمان الأوروبي».

وحدرا الباحثان في ما خلفه كل ما تقدم، هناك التهديد الدائم بالتوجه إلى إجراءات قانونية ضد إسرائيل وكبار الضباط في جيشها ومسؤوليها الحكوميين رفيعي المستوى، بهدف محاكمتهم في محاكم دولية أو محاكم في دول. «ويبدو أن الفلسطينيين ينتظرون فرصة سانحة من أجل جعل المحكمة الجنائية الدولية تتدخل ضد إسرائيل، وهو ما حدث في هذه الأثناء». وبالإمكان التوقع أن الدافع التي يسعى الفلسطينيون من خلالها إلى إسناد تدخل المحكمة ستركز في مجال المستوطنات والأنشطة العسكرية الإسرائيلية في «أراضي فلسطين» منذ العام ٢٠١٢، وهو العام الذي جرى فيه الاعتراف بفلسطين كدولة مراقبة في الجمعية العامة للأمم المتحدة» وخاصة فيما يتعلق بعدواني «عمود السحاب» و«الجرف الصادم»، وأشارا إلى أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة شكل لجنة تقصي حقائق، «لجنة شاباس»، التي يتوقع أن تقدم تقريرها في الشهر المقبل.

ولفتا إلى أن «وزن القانون الدولي تعزز كثيرا في السنوات الأخيرة، جزء من العولمة، ونتيجة لتزايد تدخل المجتمع الدولي في مناطق تخضع لسيادة دول». وزعما أنه «ها هي إسرائيل بالذات، التي تنصاع بصورة مثابرة للقانون الدولي، ترزح تحت هجمة غير مسبوقه وتستندت إلى حملة واسعة».

وخلص الباحثان إلى التحذير مجددا من أن «الحرب القانونية المنظمة، الجارية ضد إسرائيل، تستوجب تعاملًا ملائما والمبادرة للجهوزية والابتكار. وحسنا تستغل إسرائيل إذا ما نفذت في موازاة ذلك مبادرة سياسية من أجل إنهاء الصراع، والا تبدو كمن مهمتها الأساسية هي مواجهة الهجمات عليها ومد محاولات، ستتصاعد، لإلءاء تسوية مفروضة عليها. ومن أجل تحقيق ذلك، عليها أن تبلور سياسة متطورة ويتم تنفيذها بالتدرج، حوار إقليمي متعدد الأطراف، مفاوضات ثنائية مع الفلسطينيين، وكذلك تنفيذ خطوات مستقلة لرسم حدود الدولة حول بيت قومي ديمقراطي وأمن للشعب اليهودي. وبالإمكان التوقع من كل واحد من هذه العناصر بخطوات مرحلية وفترات انتقالية، ستدفع للأمام اتفقا جرنيا وواقع الدولتين القوميتين، حتى في ظل غياب تسوية بعيدة المدى».

العام ١٩٧٩، «بمعارضة أية مبادرة تطرح على مجلس الأمن الدولي، وإذا تطلب الأمر ستيتم التصويت ضد مشروع قرار يدعو إلى تغيير صيغة القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨».

واعتبر الباحثان أن التصويت في مجلس الأمن الدولي في ٣٠ كانون الأول الفائت «يشكل انتصارا دبلوماسيا لإسرائيل من دون شك». ويأتي هذا «الانتصار» خصوصا على خلفية قرارات سابقة اتخذت، مؤخرا، في مؤسسات الأمم المتحدة وفي عدد من البرلمانات الأوروبية. «وإذا كانت هناك شكوك حيال الطريقة التي ستتتبعها الولايات المتحدة على ضوء هذه الخطوة الفلسطينية، فقد أزيلت بفضل موقف حازم جدا جرى طرحه في الأسابيع التي سبقت التصويت، إلى جانب التوضيح، الذي قيل من دون شك في آذان الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن، بأن الولايات المتحدة سوف تستخدم الفيتو ضد صيغة أكثر ليونة للمسودة الأولى».

رغم ذلك، رأى الباحثان أن «التصويت الأميركي يجب ألا يضلل أحدا حيال الأجواء السائدة في واشنطن في هذه الفترة وحيال الأصوات التي تتعالى في الإدارة الأميركية. وخطاب السفير البريطاني، لدى تفسيره لتصويت دولته (الامتناع)، وبموجبه وافقت بريطانيا على صيغة القرار المطروح، وأنها سترحب بإعادة التحقيق في فكرة بشأن «قرار حول معايير متعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط في العام ٢٠١٥، من شأنه أن يعكس آراء أخرى موجودة في واشنطن».

وبناء على ذلك، وفقا للباحثين، فإنه ليس فقط تصويت فرنسا إلى جانب مشروع القرار الفلسطيني «يشكل سببا للقلق»، وإنما «الإصرار على مواصلة الدفع باتجاه تبني قرار في المستقبل أيضا». وحدرا من أنه «لا يوجد أي سبب بأن نأمل بتسجيل تحسن (بالنسبة لإسرائيل) في تصويت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (بريطانيا ولبتوانيا امتنعتا وفرنسا وولوكسمبورغ أيدتا)، بعد أن تحل اسبانيا مكان لوكسمبورغ في مجلس الأمن».

كذلك رأى الباحثان أنه في الوقت الذي يوجد فيه عزاء معين بتصويت دول إفريقية في مجلس الأمن الدولي، فإن دول أميركا اللاتينية أيدت مشروع القرار الفلسطيني. ولفتا إلى أن فنزويلا ستحل مكان الأرجنتين في عضوية مجلس الأمن في العام الحالي. وأشارا إلى أن الدول الآسيوية في المجلس ستصوت إلى جانب مشروع قرار فلسطيني مستقبلي حتى لو تم تشديده أكثر.

ووفقا للباحثين، فإن «الأمر الواضح هو أن الحملة السياسية الفلسطينية تتحرك الآن باتجاه حلبة مختلفة بعض الشيء. ونتائج الانتخابات في آذار ٢٠١٥ في إسرائيل قد تشجع الفلسطينيين. وربما آخرين أيضا، على إعادة دراسة الفكرة (طرح مشروع قرار إنهاء الاحتلال) في مجلس الأمن. وفي حال حدوث هذا الأمر، سيمصبح الفيتو الأميركي بالغ الأهمية، لكن متغيرات كثيرة جدا لا تسمح بالتنبؤ بصورة أكيدة، بأنه سيستخدم». وأوضحا أن «هذه المتغيرات تشمل صيغة مشروع القرار الجديد، الوضع السياسي الداخلي في إسرائيل وبين الفلسطينيين، الضغوط التي سيمارسها حلفاء أوروبيون معينون للولايات المتحدة، وكذلك الضغوط من جهة دول عربية معينة. وقيادة فلسطينية أكثر نكاه من شأنها أن تحول القرار الأميركي حول كفاية التصويت على مشروع سيطرح أمام مجلس الأمن، إلى قرار يصعب توقعه».

### «هجوم خاطف» فلسطيني

لفت باحثان آخران في «معهد أبحاث الأمن القومي»، هما غلعاد شير، مدير مكتب حكومة إسرائيل الأسبق إيهود باراك، وكيرن أفيرام، في مقال نشر في ٣٠ كانون الأول الفائت، إلى أنه إلى جانب حلبات القتال الكلاسيكية، العسكرية والسياسية المباشرة، تطوّر حلبات قتال «السايرور» والاقتصاد والإعلام، بهدف استخدام كل هذه الحلبات هو تحقيق غايات سياسية. وحدرا من أنه من شأن هذه الحلبات أن تلحق أضرارا بإسرائيل. وإلى جانب هذه الحلبات يدور حراك في الحلبة القانونية الدولية، والفلسطينيون ومؤيديهم يحسنون استخدامها بشكل مكثف ضد إسرائيل، سواء بتنفيذ خطوات أو بالتهديد بتنفيذها».

وقال الباحثان شير وأفيرام إن «الحديث يدور عن قرارات في الجمعية العامة ولجان الأمم المتحدة، تعيين مقررين خاصين من قبل الأمم المتحدة للمنطق المحتلة»، تشكيل لجنة تحقيق للتدقيق في عمليات عسكرية إسرائيلية، تقديم دعاوى قضائية مدنية وجنائية في محاكم في دول في أنحاء العالم ومن خلال استخدام الصلاحيات القانونية الدولية، التوجه إلى مؤسسات قضائية دولية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية».

ووصف شير وأفيرام هذا النشاط الفلسطيني بأنه «هجوم خاطف»، وأنه يجسد قوونة السياسة الدولية، «التي تخدم جيدا حملة نزع الشرعية ضد دولة إسرائيل وتدهور مكانتها الدولية. وغالبا ما وجدت هذه الخطوات

تعالت أصوات في إسرائيل انتقدت فشلها في المواجهة والتعامل مع ما وصفته بالحملة الدبلوماسية والقانونية الفلسطينية في الحلبة الدولية. ودعت إلى الاستعداد لمواجهة هذه الحملة، على الرغم من عدم مصادقة مجلس الأمن الدولي على مشروع القرار الفلسطيني لإنهاء الاحتلال، الذي قدمه الأردن كونه عضوا في الدورة الحالية لمجلس الأمن، في ٣٠ كانون الأول الفائت.

وحدرا باحثون في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، حكومة إسرائيل من أنه يتوقع أن يعود الفلسطينيون إلى طرح مشروع القرار مجددا خلال العام الحالي، إلى جانب مواصلة خطواتهم بالانضمام إلى الهيئات الدولية، ودعوا إلى الالتفات إلى المواقف الأوروبية واحتمال أن تمارس الدول الأوروبية ضغوطا على الإدارة الأميركية واتخاذ مواقف ضد إسرائيل.

### بين مشروع القرار الفلسطيني ومبادرة السلام العربية

ورأى الباحث القانوني والمحاضر في كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس، البروفسور روبي سيبل، والدبلوماسي السابق والباحث في المعهد ورئيسه السابق، الدكتور عويد عيران، في مقال نشر يوم الثلاثاء الماضي، أنه «رغم عدم تبني صيغة مشروع القرار، الذي قدمه الأردن باسم فلسطين» إلى مجلس الأمن الدولي، إلا أنه جدير بالتدقيق». وادعى الباحثان أن مجرد تقديم مشروع القرار يعارض مع اتفاقيات أوسلو، لأن كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وقعا على تعهد بعدم المبادرة إلى أية خطوة من شأنها تغيير الوضع القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة، علما أن إسرائيل تتخذ يوميا خطوات لتغيير هذا «الوضع القائم»، ما يجعل الفلسطينيين في حل من تعهد كهذا.

واعتبر الباحثان أن مجلس الأمن الدولي هو هيئة سياسية، وقراراته هي قرارات سياسية. «ولذلك فإنه حتى لو تم تبني القرار، فإنه لن يشكل سندا قانونيا أو وثيقة في القانون الدولي، وإنما مجرد إعلان وحسب للمواقف السياسية لمعظم أعضاء المجلس». وأضافا أن تبني مجلس الأمن قرارات ملزمة مشروط فقط بإقرارها من خلال استخدام البند السابع لميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على أن القرار اتخذ بفعل «تهديد للسلام، خرق السلام، أو خطوات عدوانية» وأنه لم يُستخدم هذا البند في سياق الصراع منذ العام ١٩٤٨. وأشارا إلى أن مشروع القرار الأخير امتنع عن استخدام هذا البند.

وأضاف الباحثان أن «مشروع القرار الأردني عبر بشكل كامل عن الموقف الفلسطيني من دون أن يبقى شيئا تقريبا للمفاوضات»، معتبرين أن القرار ٢٤٢ استخدم «لغة ضبابية» من أجل تمكين طرفي الصراع من إجراء مفاوضات. وقال الباحثان إن مشروع القرار لإنهاء الاحتلال استوحى من مبادرة السلام العربية. لكنه يختلف عنها في عدة جوانب: مشروع القرار الفلسطيني شمل جدولا زمنيا لإنهاء الاحتلال حتى كانون الثاني العام ٢٠١٧. بينما مبادرة السلام العربية لم تتضمن جدولا زمنيا كهذا؛ خلافا للمبادرة، فإن مشروع القرار تطرق في مقدمته إلى قرار التقسيم من العام ١٩٤٧. واعتبر الباحثان أن ذكر قرار التقسيم «مفاجئ»، لأنه يخرج القدس من الدولتين، كما أن قرار التقسيم يتحدث بوضوح عن إقامة دولة «يهودية» إلى جانب دولة عربية في فلسطين؛ مشروع القرار، خلافا لمبادرة السلام العربية، لم يات على ذكر سلام وتطبيع علاقات بين الدول العربية وإسرائيل نتيجة لاتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

واستدرك الباحثان أن مشروع القرار الفلسطيني نص على انسحاب إسرائيل الكامل من كل المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، وبضمن ذلك القدس، وعلى إمكانية تبادل أراض بشكل محدود، وأن هذا الأمر لم تشمله مبادرة السلام العربية.

وأضافا أنه على غرار مبادرة السلام العربية، «يحاول مشروع القرار الأردني أن يضع بصورة غير مباشرة ما يسمى بـ«ق العودة» كشرط لإجراء مفاوضات». وذكر في هذا السياق أن الدول العربية عارضت القرار رقم ١٩٤، قرار حق العودة، وأن القرار رقم ٢٤٢ لم يتطرق له أبدا. كما أن اتفاقيات السلام بين إسرائيل وبين مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تتطرق إلى القرار ١٩٤. ولذلك اعتبر سيبل وعيران أن «الحديث يدور، إذن، عن محاولة لإدخال عنصر غير مقبول أبدا من ناحية إسرائيل وتم عمليا إهماله في كافة الاتفاقيات السابقة التي تم توقيعها معها».

### التعهد الأميركي والمواقف الدولية

رأى سيبل وعيران أن تصويت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار الفلسطيني في مجلس الأمن الدولي عبر عن انعدام رضى سياسي، وعن إيفاء بالتعهد الأميركي لإسرائيل، في إطار اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر من

في قرارها ردّ التماس مبدئي تقدمت به ٨ منظمات حقوقية إسرائيلية:

## "محكمة العدل العليا" الإسرائيلية تشرعن، مجدداً، سياسة هدم البيوت الفلسطينية بذريعة كونها "ردعية لا عقابية"!

**\*المنظمات ضمنّت التماسها رأياً استشارياً مهنيا أعده أربعة من خبراء القانون العالميين في إسرائيل يؤكد: "سياسة هدم البيوت العقابية تشكل خرقاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني، لقوانين الاحتلال الدولية ولقانون حقوق الإنسان الدولي، كما تتعارض مع مبدأ أساس في القضاء الإسرائيلي بشأن عدم جواز معاقبة إنسان ما بجريئة عمل لم يرتكبه هو بنفسه... ومن شأن هذه السياسة أن تشكل، في ظروف وشروط معينة، جريمة حرب بما يعني أن اعتمادها قد يعرض الضالعين في تنفيذها لطائلة القانون ومع توفر شروط معينة تصبح لمحكمة الجنايات الدولية صلاحية النظر والبت فيها"\***

### كتب سليم سلامة:

رفضت محكمة "العدل" العليا الإسرائيلية، في قرار أصدرته مساء اليوم الأخير من العام المنصرم (٢٠١٤/١٢/٣١)، التماساً مبدئياً ضد سياسة هدم البيوت الانتقامية التي تعتمدها سلطات الاحتلال العسكرية الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة، ورفضت بالتالي إصدار أمر إلى الحكومة الإسرائيلية وسلطاتها العسكرية في الضفة الغربية المحتلة بالتوقف عن استخدام المادة رقم ١١٩ من أنظمة الطوارئ الانتدابية، متبينة موقف الدولة وممثليها بأن الهدف من سياسة الهدم هذه وفق أمر الطوارئ المذكور هو "ردعي، لا انتقامي"!

وكانت ثماني منظمات حقوقية إسرائيلية تقدمت بهذا التماس المبدئي إلى "محكمة العدل العليا" يوم ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٤، مطالبة بإصدار أمر إلى الحكومة الإسرائيلية وأزهرها المعنية بحزم ويمنع، بصورة كاملة ومطلقة، استخدام صلاحية هدم البيوت المنصوص عليها في المادة رقم ١١٩ من أنظمة الطوارئ الانتدابية، على أن يشمل التحريم والمنع أيضاً جميع الحالات التي يعرضها الجيش الإسرائيلي وأجهزته الأمنية بأنها "حالات متطرفة"!

والمنظمات الحقوقية التي شاركت في تقديم هذا التماس فهي: "هوميكد" (مركز الدفاع عن الفرد)، "مكوم" (مخطّون من أجل حقوق التخطيط)، "بتسيلم" (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل"، "بيش دين" (منظمة متطوعين لحقوق الإنسان)، "عدالة" (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل)، "أطباء لحقوق الإنسان" و"شومري مشباط" (حاخامون من أجل حقوق الإنسان)، وكان التماس موجهاً ضد وزير الدفاع وضد قائد قوات الجيش في الضفة الغربية.

### سياسة الهدم كإجراء عقابي وفق أنظمة الطوارئ الانتدابية

من المعروف أن إسرائيل شرعت فور احتلالها المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧، مباشرة، بعاماد سياسة هدم المنازل في المناطق الفلسطينية كإجراء عقابي وبإوامر عسكرية / إدارية، يتم فيها هدم وتنفيذها من قبل القوات العسكرية، وذلك استناداً إلى المادة رقم ١١٩ من أنظمة الطوارئ الانتدابية الذي يتيح للسلطات العسكرية هدم أو إغلاق منازل فلسطينية، من دون اللجوء إلى أية إجراءات قضائية من دون إجراء أية محاكمات، وتسمح هذه المادة القائد العسكري بصلاحيات واسعة جداً، شبه مطلقة وغير محدودة، بشأن إصدار أمر بهدم أي منزل أو مبنى لمجرد الاشتباه بأنه استخدم لتنفيذ عمل، أيًا كان، يشكل في غرف القائد العسكري "عملاً عدائياً" أو "ينطوي على العنف أو بث الذعر"، فضلاً عن الاشتباه بأن سكان المنزل أو المبنى، كهم أو بعضهم، "شجعوا، أو ساعدوا، مرتكبي العمل، أو كانوا شركاء لاحقين للمخالفة"!

وكانت الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية قد أوضحت، غير مرة وفي عدة مناسبات، أن سياسة هدم البيوت الفلسطينية "ترمي إلى المس بأقارب المشتبه بارتكابهم مخالفات أمنية، كإجراء ردع تجاه مخالفيين محتملين". وكانت "محكمة العدل العليا" قد شرعت سياسة الهدم الانتقامية هذه في سلسلة من القرارات التي اتخذتها عبر سنوات طويلة رداً على التماسات مختلفة قدمت إليها اللطن في قانونية هذه السياسة وشروط وعييتها، بل ورفضت في العام ١٩٨٢ اعتبارها "إجراءات عقابية". وهذا، علماً بأن ميثاق جنيف الرابع يؤكد، في المادة ٥٣، أن "سياسة هدم البيوت والعقاب الجماعي هي جرائم حرب"، بينما تحظر المادة ٣٣ منه معاقبة أي إنسان "على مخالفة لم يرتكبها بنفسه".

وفي العام ٢٠٠٣، أصدرت هذه المحكمة قراراً أكدت فيه "قانونية (!) سياسة هدم المنازل الفلسطينية، ليس في الضفة الغربية فحسب، بل وفي مدينة القدس الشرقية / الشرقية أيضاً ضد المواطنين الفلسطينيين الذين تعتبرهم دولة إسرائيل "سكاناً دائمين" فيها، بحكم قانون ضم القدس الشرقية و"توحيدها". وفي قرارها ذلك، تبنت المحكمة العليا الإسرائيلية (بتركيبة رئيسها آنذاك، أهرون باراك، والرئيسة التي تولت بعده دوريت بينديش والقاضية آيلا بروكتشا) موقف الحكومة والجيش في هذا الشأن فقالت إن "إجراء هدم بيوت سكان إسرائيل بموجب المادة رقم ١١٩ من أنظمة الطوارئ الانتدابية قد اتخذ في السابق والأز، حيال ازدياد تورط سكان إسرائيل في أعمال إرهابية، ثمة مشروعية للهدم داخل حدود الدولة أيضاً". خلصت لجنة عسكرية خاصة تشكلت للتحقق في سياسة هدم البيوت إلى وضع تقرير تلخيصي تحت عنوان "تفكير مجدداً في مسألة هدم البيوت" أكدت، في خلاصته المركزية، أن سياسة هدم البيوت

## رفع «نسبة الحسم» وانعكاس ذلك على التمثيل السياسي للجمهور العربي في إسرائيل

أقر الكنيست الإسرائيلي في ١٨ آذار ٢٠١٤ "قانون الحكم" بأغلبية ٦٧ صوتاً من الائتلاف الحكومي، والذي يقضي برفع "نسبة الحسم" من ٢٪ إلى ٣.٢٥٪ من إجمالي أصوات المقترعين. ولقد جاءت المصادقة على القانون وسط مقاطعة جميع كتل المعارضة، بما فيها الأحزاب العربية، نظراً لأن رفع هذا السقف يقلل من فرصها في الحصول على التمثيل في الكنيست مستقبلاً (إذا لم يصل معدل ناخبي كل منها على انفراد إلى هذه النسبة فهذا يعني القضاء على التمثيل البرلماني للعرب والأحزاب الصغيرة الأخرى).

في الكنيست الأول للعام ١٩٤٩ أنتخب ٣ نواب عرب، اثنان من "قائمة الناصرة الديمقراطية" التي شكلها حزب "مباي" (سييف الدين الرعبي وأمين جرجورة)، ونائب عن الحزب الشيوعي (توفيق طوبى). ومنذ ذلك الحين، ضم الكنيست الإسرائيلي ممثلين عن العرب في إسرائيل، منتخبين على أساس قوائم عربية مستقلة، أو من ضمن قوائم يهودية.

إن السؤال الأساس المطروح اليوم هو التالي: هل أنه نتيجة هذا القانون، لن تنتج الأحزاب العربية في اجتياز العتبة الانتخابية، وتالياً لن يضم الكنيست الـ ٢٠ ممثلين عن العرب في إسرائيل؟ أو أن هذا القانون سيؤدي لأن تؤخذ الأحزاب العربية قواها السياسية، فيفضي هذا القانون بالتالي إلى زيادة عدد أعضاء الكنيست الممثلين عن هذه الأحزاب؟ ويترجم واقع الحال هذا سؤالاً إضافياً: هل هناك فرصة لنجاح الأحزاب العربية الرئيسية الثلاثة، المختلفة عقائدياً، في تركيب قوائم موحدة؟ وهذه الأحزاب هي التالية: "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي يعتنق أيديولوجياً قومية- ليبرالية، القائمة الموحدة - العربية للتغيير التي تعتنق أيديولوجياً الإسلامية، "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" الشيوعية، وهذه قائمة عربية- يهودية.

فازت القائمة الموحدة- العربية للتغيير في المعارك الانتخابية الثلاث الأخيرة بأربعة مقاعد نيابية، وإذا استمر هذا الائتلاف مستتبلاً، فسيكون صاحب أفضل الحظوظ في تجاوز عتبة الـ ٣.٢٥٪ الانتخابية. أما الجبهة الديمقراطية فقد فازت في المعركتين الانتخابيتين الأخيرتين بأربعة مقاعد (٣ أعضاء كنيست عرب ويهودي واحد). لكن نسبة عدد أصوات ناخبيها في الانتخابات الأخيرة كانت على تخوم العتبة الانتخابية، وبالتالي، فمن أجل ضمان تمثيلها في الكنيست الـ ٢٠ علياً إما تعظيم قوتها السياسية أو الانضمام إلى كتلة أو حزب آخر. وفي المقابل، ثمة شك في أن يتمكن التجمع الوطني الديمقراطي- بموجب المعطيات وعدد الأصوات التي نالها في الانتخابات السابقة- بمفرده، من اجتياز العتبة الانتخابية الجديدة.

واستناداً إلى التقييمات المعروضة أعلاه، تقف الأحزاب العربية أمام سيناريو هين محتملين.

وبموجب السيناريو الأول المتشائم، تخوض الأحزاب العربية الانتخابات المقبلة بشكل مستقل، ونتيجة ذلك، تبقى على ما يبدو خارج الكنيست، وقد يتم انتخاب عضو كنيست واحد أو اثنان من القطاع العربي أو القطاع الدرزي، على قوائم أحد الأحزاب اليهودية.

وبموجب السيناريو الثاني المتفائل، تتحد الأحزاب العربية كافة - وفق صيغة معينة- مما يعزز فرصة زيادة نسبة مشاركة العرب في إسرائيل في الاقتراع (من ٥٠٪ إلى ٧٠٪) وما يؤدي بدوره إلى زيادة عدد أعضاء الكنيست العرب إلى ١٥ عضواً أو ١٧، وربما أكثر.

وفي ورقة موقف قدمها ثلاثة باحثين من جامعة حيفا، هم البروفسور أسعد غانم ود. نهاد علي والبروفسور سامي سموحة، إلى لجنة القانون والدستور في الكنيست العام ٢٠١٣، أعرب الثلاثة عن اعتقادهم أن رفع نسبة الحسم من شأنه أن يزيد من نسبة تمثيل الأحزاب العربية ومن قوتها (لأنها تحتم عليها توحيد قواها في كتلة واحدة)، لكن الواقع السياسي يكمن بين هذين السيناريوهين، من جراء الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية الكثيرة التي يبرز تحتها العرب في إسرائيل. وقد فشلت القيادات الحالية للأحزاب السياسية العربية في بلورة نهج قيادي موحد قادر على تقديم ردّ مائل على التحدي الجديد. وبسبب التغيرات الاجتماعية في وسط الجمهور العربي في إسرائيل، تلوح بوادر تدل على ضعف الزعامة السياسية التقليدية، وصعود قوة شريحتين سكانييتين مبعدين عن العمل السياسي في المجتمع العربي: الشباب والنساء.

في الانتخابات الأخيرة لم تقدم الأحزاب العربية وجوهاً جديدة على قوائم مرشحها. وقد أظهر استقصاء أجرته مؤسسة "مآذرات صندوق إبراهيم" أن توحيد الأحزاب العربية من شأنه زيادة نسبة الاقتراع لدى العرب، وتقدر نسبة المترددين من بين أصحاب حق الاقتراع من العرب بنحو ٣٢٪. وهذا أمر بالغ الدلالة خصوصاً عندما تأخذ في الحسبان أن نسبة التصويت العامة لدى العرب في الانتخابات السابقة بلغت قرابة ٥٦٪ من إجمالي أصحاب حق الاقتراع، وأن نحو ٧٧٪ من هؤلاء الناخبين أدلوا بأصواتهم لمصلحة الأحزاب العربية في حين أن ٢٢٪ أعطوا أصواتهم لأحزاب يهودية.

كما أظهر استقصاء أجراه الباحث سامي سموحة قبيل انتخابات ٢٠١٣، أن ٧٦٪ من الجمهور العربي في إسرائيل يحدّد توحيد صفوف الأحزاب العربية وأن ٢٨٪ من المستطعين للاداء إنهم لن يقترعوا لأي حزب عربي ما لم تقدم الأحزاب قائمة موحدة. وبالمثل، أظهرت انتخابات السلطات المحلية الأخيرة في إسرائيل تراجعاً في قوة الأحزاب العربية كافة، وقد خسرت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة رئاسة السلطة المحلية في ١٣ بلدية ومجلس محلي. كما تقلص تأثير التجمع الوطني الديمقراطي، في حين قرّرت الحركة الإسلامية عدم خوض الانتخابات البلدية.

كانت فرص التوحد في الماضي تبدو ضئيلة في ظل الخصومات السياسية بين الأحزاب وصراعها الداخلي. لكن "قانون الحكم" الجديد لا يترك أمام الأحزاب العربية سوى خيار التوحد.

والسؤال المطروح هو التالي: ما هو شكل الائتلاف الذي سينجحون في بلورته قبيل انتخابات الكنيست الـ ٢٠؟ وهل سنشهد توحد الأحزاب العربية كافة أو توحدًا جزئياً فقط؟ فقد أظهرت تجارب الماضي مع الأحزاب العربية أن التغيرات الأيديولوجية بين هذه الأحزاب لم تشكل عبئاً أمام الاندماجات والانشقاقات بينها، وأن نشاطها في الكنيست تميزت باتجاهات مماثلة. يسمح التحليل الوارد أعلاه بالافتراض أنه سيكون هناك فصيلان سياسيان فقط مستقبلاً، لأنه لا مجال للزهد. وسيتوقع الجمهور العربي في إسرائيل نفسها، أكثر من أي وقت مضى، التعاون بين الفصيلين. فلقد طال استغلال القيادة الحالية لـ "عطاء" الثقة التي منحها إياها الجمهور العربي، والمطلوب اليوم قيادة جديدة قادرة على المبادرة إلى عمليات دمج وتوحيد التيارات والأحزاب الحالية. وينطوي مثل هذا الوضع على إمكان صعود قوة فئات جديدة، ولا سيما الشباب والنساء، كما أن المرحس السياسي للعرب في إسرائيل من المحتمل أن يقدم للنائب العربي وجوهاً جديدة.

في الفترة الأخيرة برز تقارب بين التجمع والحركة الإسلامية في المعركة الانتخابية في الناصرة تمثل بتشكيل كتلة "ناصرتي" القيادية المحلية في مواجهة الجبهة. وتجم عن ذلك خسارة الجبهة رئاسة بلدية الناصرة لأول مرة منذ عشرات السنين. ويقدّر ما سيسهل هذا التقارب مؤشراً على توجه مستقبلي على المستوى القطري، ربما يمكن. برغم المسافة الأيديولوجية بين حزب التجمع الليبرالي- القومي وبين مقاربة الحركة الإسلامية، توقع ظهور فرصة لتوحد الاثنين في الانتخابات القادمة، أو اندماجهما في سبيل خوضهما الانتخابات معاً في مواجهة الجبهة.

استناداً إلى السيناريوهات المذكورة، ستكون الجبهة أمام تحدٍ كبير في هذه الفترة. من هنا يطرّح السؤال التالي: إذا فشلت الجبهة في العثور على مبتغاها لدى الأحزاب العربية، هل ستتوجه إلى حزب من أحزاب اليسار غير العربية؟ لكن هذا خيار ضعيف على ضوء الأيديولوجيا الشيوعية التي تميز بها. كما يطرّح سؤال آخر وهو: في حال عدم تواصل الأحزاب العربية إلى أي شكل من أشكال التوحد، هل ستعتمد الأحزاب اليهودية على زيادة نشاطها في المجتمع العربي، بهدف الفوز بأصوات الناخبين العرب، القلقين من اندعام تأثيرهم في الواقع العربي في إسرائيل؟

المقالة أعلاه موجّه "ورقة موقف" صادرة عن "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب. ترجمة خاصة.



هدم المنازل في القدس.

الرسمية من جهة أخرى في مسألة قضائية مركزية وأساسية كهذه تحتم على المحكمة العليا إجراء بحث عميق وجدي بشأنها، من جديد.

وفي ردها على اللتماس، ادعت الدولة، من خلال النيابة العامة، بأن "هدم البيوت يلبى حاجة فورية ماسة للردع حيال مخالفيين محتملين، وليس معداً لمعاقبة أقربائهم" وبأن الادعاء بأن هدم البيوت يشكل عقاباً جماعياً يلحق ضرراً جسيماً للذين اتهموا بتنفيذ العملية المحكمة العليا في مناسبات سابقة في الماضي، ولذا فلا داعي للنظر فيه مجدداً!

### المحكمة

وعلى الرغم من أن التماس المنظمات الحقوقية قدم إلى المحكمة بصفة التماس مبدئي يبغى النظر في قانونية ومشروعية سياسة الهدم بصورة عامة لردع حيال مخالفيين محتملين، وليس معداً لمعاقبة أقربائهم، وأن الادعاء بأن هدم البيوت يشكل عقاباً جماعياً يلحق ضرراً جسيماً للذين اتهموا بتنفيذ العملية في الكنيست اليهودي في "هار نوف" في القدس، ونظرت المحكمة في اللتماسين في اليوم نفسه، وفي قرارها، رفضت المحكمة العليا اللتماس المبدئي الذي تقدمت به المنظمات الحقوقية معلنة أن "للدولة كامل الصلاحية في هدم بيوت، لكن ينبغي عليها تنفيذ ذلك بصورة تناسبية وبتحذّر!"

ورفضت المحكمة العليا، في قرارها، البحث في قانونية المادة رقم ١١٩ من أنظمة الطوارئ الانتدابية مؤكدة للدولة إسرائيل صلاحية مواصلة تنفيذ هدم البيوت بموجب هذه المادة، لكن يتعين عليها استخدام صلاحية الهدم هذه بصورة تناسبية وفقاً ضد أشخاص تورطوا في تنفيذ أعمال خطيرة بشكل خاص.

وتبنت المحكمة موقف الدولة بأن "الهدم ردعي فقط، لا عقابي"، وأشارت إلى أنه ينبغي العودة مستقبلاً إلى النظر في مدى الردع الذي تحققت أعمال الهدم فعلياً، وإلى أنها (المحكمة) "استتبطت من الدولة، في حالات مستقبيلة معينة، تقديم قرائن وأدلة واضحة على تحقيق هذا الردع"!!!

وضمّت المحكمة قرارها (الذي كتبه القاضي إيلياكيم روبينشتاين وأبداه القاضي إستر حيويت ونوعام سولبيرغ) اقتباسات من الشريعة اليهودية تدعم صلاحية منح العقوبات الجماعية! ورفضت المحكمة في قرارها، أيضاً، ادعاء المنظمات الحقوقية الملتزمة بشأن التطبيق الانتقائي، غير المتوازن والعميق، إذ يتم هدم بيوت عائلات المشتبه بهم العرب بينما لا يتم ذلك بحق بيوت عائلات المشتبه بهم والضالعين اليهود، برررة رفضها هذا بالقول إنه لا مبرر لتطبيق هذه المادة تجاه اليهود، وإن "قرار الدولة عدم تطبيق المادة رقم ١١٩ حيال اليهود المشتبه بهم بقتل الفتى محمد أبو خضير لا يدل على تطبيق انتقائي"!! مضيفة أن "عدم استخدام العقاب ضد اليهود يكمن في عدم الحاجة إلى الردع"!

ودعا الملمتمسون إلى النظر مجدداً في الحجج والطعون القضائية ضد قانونية المادة رقم ١١٩ من أنظمة الطوارئ الانتدابية وتطبيقها، خاصة وأن هذه الحجج والطعون لم تحظ بالبحث الموضوعي والجدي منذ ثمانينيات القرن الفائت، وقت صدور قرار الحكم الأولين في موضوع هدم البيوت، وأكد اللتماس أن تغيرات عميقة وجوهريه حصلت خلال السنوات الماضية في أحكام القانون الدولي ولوائحه المختلفة، وخاصة القانون الجنائي، بينما بقيت قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية على حالها من دون النظر إلى هذه التغيرات ومن دون أخذها في الاعتبار، ومن الضروري أن تفعل المحكمة ذلك الآن، ولا سيما في كل ما يتعلق بسياسة هدم البيوت كما تعتمدها وتطبقها السلطات الإسرائيلية المعنية والمختصة.

وضمن الملمتمسون التماسهم هذا رأياً استشارياً مهنياً أعده طاقم ضم أربعة من خبراء القانون العالميين في إسرائيل هم: البروفسور يوفال شاني (عميد كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس، أحد الخبراء العالميين في موضوع القانون الدولي وعضو لجنة حقوق الإنسان» التابعة للأمم المتحدة)، البروفسور غاي هارباز (خبير القانون الدولي المحاضر في كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس)، البروفسور مردخاي كرمينديسر (خبير القانون الجنائي والقانون العسكري، العميد السابق لكلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس) ونائب رئيس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية) والبروفسور أرناب بن نتفالي (خبيرة القانون الدولي وعميدة سابقة لكلية الحقوق في الكلية الأكاديمية للإدارة).

ويقدر الخبراء القانونيون من رأيهم الاستشاري هذا بأن سياسة هدم البيوت العقابية «تشكل خرقاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني، لقوانين الاحتلال الدولية ولقانون حقوق الإنسان الدولي، كما تتعارض مع مبدأ أساس في القضاء الإسرائيلي بشأن عدم جواز معاقبة إنسان ما بجريئة عمل لم يرتكبه هو بنفسه»، كما يؤكد الخبراء، أيضاً، أن «سياسة هدم البيوت من شأنها أن تشكل، في ظروف وشروط معينة، جريمة حرب بما يعني أن اعتمادها قد يعرض الضالعين في تنفيذها لطائلة القانون ومع توفر شروط معينة تصبح لمحكمة الجنايات الدولية صلاحية النظر والبت فيها».

ويضيف الخبراء القانونيون في رأيهم الاستشاري هذا أن «قرارات الحكم الصادرة عن المحكمة العليا الإسرائيلية في هذا الشأن تتعارض، أيضاً، مع مبادئ أساسية حددها واكدها هذه المحكمة نفسها في قراراتها التي عالجت مسألة العاقبة / التورط ما بين الاعتبارات الأمنية من جهة وحقوق الإنسان وفق القانون الدولي من جهة أخرى، وبالأخص مبدأ المسؤولية الفردية ومبدأ الخطورة الفردية». وأكدت المنظمات الملتزمة أن هذه الحالة التي تنطوي على خلاف عميق وجوهري في الرأي والموقف بين خبراء القانون الأكاديميين من جهة والسلطات

"تخطئ أهدافها ولا تنطوي على أي ردع، بل العكس هو الصحيح"! وفي أعقاب هذا التقرير، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك التوقف عن تطبيق المادة رقم ١١٩ في أنظمة الطوارئ الانتدابية، باستثناء حالتين اثنتين تم فيها هدم وإغلاق منزلين، وهو ما بقي قائماً حتى العام المنصرم، ٢٠١٤.

### الالتماس: سياسة عقاب جماعي تتعارض مع القانون الدولي

جاء هذا الالتماس في أعقاب إعلان الحكومة الإسرائيلية، في حزيران ٢٠١٤، عزماً على تنفيذ سلسلة من الإجراءات العقابية، بما فيها هدم المنازل، رداً على اختطاف الفتيان الفلسطينيين الثلاثة في غوش عتسيون» في ١٢ حزيران، ثم نشرت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية آنذاك أن قوات الجيش الإسرائيلي تستعد لهدم عشرات المنازل الأخرى في الضفة الغربية.

وعلى أثر ذلك، توجهت منظمة «هوميكد»، يوم ٨ تموز ٢٠١٤، برسالة عاجلة إلى كل من وزير الدفاع الإسرائيلي، المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية والقائد العسكري في الضفة الغربية وطلبتهم بعدم استئناف سياسة هدم البيوت العقابية.

وفي ١٩ آب، بعد يوم واحد من تنفيذ أوامر الهدم بحق منازل عائلات الشبان الثلاثة المشتبه بصلوعم في عملية الاختطاف، تلقت منظمة «هوميكد» رسالة جوابية من النيابة العامة للدولة على رسالتها السالفة فهم منها أن السلطات الإسرائيلية قد عقدت العزم على تنفيذ سلسلة من أوامر الهدم في الضفة الغربية، بالرغم من تأكيد الرسالة على أن «الأجهزة الأمنية تترك جيداً دلالات وأبعاد استخدام الصلاحيات المنصوص عليها في المادة رقم ١١٩ من أنظمة الطوارئ الانتدابية فيما يتعلق بهدم المنازل»، ولذا فهي «تعتمد الحذر الشديد في ممارسة هذه الصلاحية» وأن «كل حالة سيتم فحصها بصورة عينية، وفقاً لملايماتها الخاصة»!

وعلى ضوء هذه الرسالة الجوابية، تقدمت «هوميكد» يوم ١١/٢٧، سوية مع المنظمات الحقوقية الأخرى الألف ذكرها، بالالتماس المبدئي الذي يطالب بمنع ممارسة الصلاحية المذكورة، منعاً تاماً ومطلقاً، بما في ذلك في الحالات التي تعتبرها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية «استثنائية في خطورتها».

وأكدت المنظمات الحقوقية في التماسها الأخير إلى المحكمة العليا أن سياسة هدم البيوت، أو إغلاقها، العقابية ليست سوى عقوبات جماعية مرفوضة ومحظورة تتناقض مع نصوص وأحكام القانون الدولي ومع مبدأ أساس في القضاء الإسرائيلي يقضي بعدم معاقبة إنسان بجريئة أعمال لم يرتكبها هو بنفسه، وخاصة وأن المتضررين الأساسيين من جراء هذه السياسة هم ساكنو البيوت التي يتم هدمها، وليس الأشخاص الذين توجه نحوهم الشبهات بالصلووع في التخطيط والتنفيذ، وهم الذين يتم إلقاء القبض عليهم أو قتلهم، في الغالبية الساحقة من الحالات.

## انفجار أنبوب النفط في جنوب إسرائيل يفجر فضيحة سياسية - أمنية . سلطوية متشعبة مكتومة

## "شركة أنبوب النفط أشبه بدولة أجنبية داخل دولة إسرائيل!"

\*شركة "خط أنبوب إيلات. أشكلون"، التي أقيمت في العام ١٩٦٨، على خلفية التعاون الاقتصادي - السياسي - الأمني بين إسرائيل وإيران تحت حكم الشاه، لا تزال تعمل تحت غطاء كثيف من السرية\*



التسرّب / الفضيحة.

السائل من مستودعات "تماز" و"ليفاتان"، فضلا عن مشاريع في مجال الكهرباء التقليدية والطاقة المتجددة تضمنت إنشاء محطة لتوليد الطاقة أطلق عليها اسم "دراز" (على مساحة من الأراضي حصلت عليها من دائرة أراضي إسرائيل) مجانا لمدة ٤٩ سنة) وإنشاء شركة للبنى التحتية وغيرها، حتى غدت إمبراطورية اقتصادية وتجارية".

وفي ٢٠١٥/١٦/١٦، نشرت "هآرتس" تحقيقا مطولا عن شركة "كتسا" كشفت من خلاله عن الشخصيات المركزية في رئاسة هذه الشركة وإدارتها والذين وصفتهم الصحيفة بأنهم «قادمي المؤسسة الأمنية، رجال أعمال مدنيون ومقربون من السياسيين»، كما كشفت عن شبكة العلاقات والمصالح المشتركة المتشعبة التي تربط بين هؤلاء وبين عدد من أرفع المسؤولين الرسميين، السياسيين والأمنيين، في إسرائيل. وفي مقال كتبه البروفيسور عمانوئيل غروس، الخبير في القانون الجنائي والمحاضر في كلية الحقوق في جامعة حيفا، في مقال تحت عنوان "أسرار، أكاذيب وكتسا" ونشر في صحيفة "هآرتس" (٢٠١٤/١٢/١٦)، اعتبر أن "كتسا هي مثال واحد فقط على الطريقة التي يمكن من خلالها، بسهولة فائقة، إخفاء حقائق هامة جدا عن الجمهور ومعطيات تؤثر على حياة كل فرد من مواطني الدولة... ويبدو أن حالة كتسا هذه ليست الوحيدة التي يتم فيها حجب معطيات أساسية وجوية عن الجمهور بذريعة "الأسباب الأمنية"، غير القائمة بالضرورة!"

"الشرطة الخضراء" التابعة لوزارة حماية البيئة حول حادثتي التسرب المذكورتين تم "دفنهما"؛ وروت الصحيفة أن "دراما صغيرة" حصلت في مساء أحد الأيام في تشرين الأول ٢٠١٢، حينما اتصل "مسؤول رفيع في الرقابة العسكرية" إلى هيئة تحرير "ذي ماركر" مستفسرا عما إذا كانت الصحيفة تصد نشر خبر عن شركة "كتسا" في عدها الذي سيصدر في اليوم التالي. وحين رد مسؤولو الصحيفة بالإيجاب، أمر "المسؤول العسكري الرفيع" بسحب الخبر على الفور وتحويله إليه؛ لكن الرقابة العسكرية لم تبلغ الصحيفة قرارها بشأن الخبر (السماح بنشره أو منعه) بل اكتفت بالقول إن "الموضوع قيد الفحص"، مما حال دون النشر.

ولدى استفسار كاتب الخبر عن قرار الرقابة العسكرية بشأن الخبر، في اليوم التالي، غرّضت عليه "الصفحة" التالية: "يمكنك نشر الخبر، ولكن بدون الإشارة إلى اسم الشركة ("كتسا")!" وأكد، أيضا، أن "استثناء (إعفاء) هذه الشركة من واجبات الشفافية المنصوص عليها في قانون التنظيم والبناء، بكل ما يتعلق بكشف المعلومات وتطبيق هذا القانون تعارض، تعارضا تاما، مع قواعد وأصول الإدارة السليمة، مع معايير المعقولة والتناسبية ومع المصلحة الجماهيرية العامة الكبيرة جدا بشأن الشفافية".

وأصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية أمرا إلى الدولة / الحكومة يلزمها بتقديم رد على هذا الاتهام في غضون ٣٠ يوما، تنتهي في نهاية كانون الثاني الجاري. "دولة في داخل دولة!" وفي إطار الضجة التي أثارها "حادثة انفجار أعاد التسرب النفطي" الجديدة مؤخرًا، أعاد ملحق صحيفة "هآرتس" الاقتصادي، "ذي ماركر" (٢٠١٤/١٢/٧) إلى سرد وقائع انفجار مماثل حصل في أنبوب النفط نفسه في حزيران ٢٠١١ وتسربت من جرائه كمية تبلغ ألف متر مكعب من الكيروسين - وهي كمية تعادل كمية الوقود المتوفرة، عادة، في ٢٠ عشرين محطة وقود، ثم انفجار آخر في الأنبوب نفسه بعد ثلاثة أشهر على ذلك.

ويستعرض تقرير الصحيفة إجراءات التغطية والتكتم على هذين الحادثين، من خلال عرض مفصل لهوية الأشخاص الذين يحتلون مواقع المسؤولية العليا في شركة "كتسا" والعلاقات الوثيقة التي تربط بينهم وبين مسؤولين حكوميين رفيعين، من وزراء وأعضاء كنيست وكذلك رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، مما يفسر حرص الحكومة وأذرعها المختلفة على الإبقاء على "القبة الحديدية" التي تحمي "كتسا" ورؤسائها تحت غطاء من "السرية الرسمية" الممتدة منذ عقود طويلة. وفي هذا الإطار، تكشف الصحيفة أن تحقيقين أجرتهما من حكومة إسرائيل بينما "لم يتحدد بعد مصير

التسرب النفطي الأخير والكشف عن تقارير المراقبة التي أعدت حول عملها لكن تم الاحتفاظ عليها وإخافها بأمر من الرقابة العسكرية. وأكدت الجمعية في تماسها أن "السرية التي تتمتع بها هذه الشركة اليوم هي مطلقة وجارفة، وهي تسري أيضا على أية معلومات لا يبدو أن لها أي بعد أمني أو استراتيجي خاص مما يمكن أن يبهر هذه السرية، وتحت غطاء هذه السرية تم إخفاء معلومات تتعلق بإجراءات ترخيص الشركة، بأخطار بيئية، بنتائج تحقيقات، باستنتاجات مراقب الدولة وغيرها".

وأضاف الالتماس أن الظروف التي أحاطت بإصدار أمر السرية لهذه الشركة في العام ١٩٦٨ - وفي مقدمتها العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع إيران - لم تعد قائمة بعد وعليه، يتوجب على الحكومة إعادة النظر في مدى الحاجة إلى بقاء هذا الأمر بينما تغيرت الظروف والوقائع السياسية والقضائية، من أساسها، وأكد، أيضا، أن "استثناء (إعفاء) هذه الشركة من واجبات الشفافية المنصوص عليها في قانون التنظيم والبناء، بكل ما يتعلق بكشف المعلومات وتطبيق هذا القانون تعارض، تعارضا تاما، مع قواعد وأصول الإدارة السليمة، مع معايير المعقولة والتناسبية ومع المصلحة الجماهيرية العامة الكبيرة جدا بشأن الشفافية".

وأصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية أمرا إلى الدولة / الحكومة يلزمها بتقديم رد على هذا الاتهام في غضون ٣٠ يوما، تنتهي في نهاية كانون الثاني الجاري. "دولة في داخل دولة!" وفي إطار الضجة التي أثارها "حادثة انفجار أعاد التسرب النفطي" الجديدة مؤخرًا، أعاد ملحق صحيفة "هآرتس" الاقتصادي، "ذي ماركر" (٢٠١٤/١٢/٧) إلى سرد وقائع انفجار مماثل حصل في أنبوب النفط نفسه في حزيران ٢٠١١ وتسربت من جرائه كمية تبلغ ألف متر مكعب من الكيروسين - وهي كمية تعادل كمية الوقود المتوفرة، عادة، في ٢٠ عشرين محطة وقود، ثم انفجار آخر في الأنبوب نفسه بعد ثلاثة أشهر على ذلك.

ويستعرض تقرير الصحيفة إجراءات التغطية والتكتم على هذين الحادثين، من خلال عرض مفصل لهوية الأشخاص الذين يحتلون مواقع المسؤولية العليا في شركة "كتسا" والعلاقات الوثيقة التي تربط بينهم وبين مسؤولين حكوميين رفيعين، من وزراء وأعضاء كنيست وكذلك رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، مما يفسر حرص الحكومة وأذرعها المختلفة على الإبقاء على "القبة الحديدية" التي تحمي "كتسا" ورؤسائها تحت غطاء من "السرية الرسمية" الممتدة منذ عقود طويلة. وفي هذا الإطار، تكشف الصحيفة أن تحقيقين أجرتهما من حكومة إسرائيل بينما "لم يتحدد بعد مصير

موقع ومسار بديلين في إطار التحضيرات لبناء مطار دولي جديد خارج مدينة إيلات.

والفضيحة التي فجرتها هذه "الكارثة البيئية"، كما وصفها بعض المعلقين والمراقبين، تتعلق أساسا بكون هذه الشركة، التي أقيمت في العام ١٩٦٨، على أساس شراكة بين إسرائيل وإيران (زمن حكم الشاه) وبواسطة شركات أجنبية وهوية، تواصل عملها ونشاطها من دون رقيب أو حسيب وخلف أسوار شاهقة من السرية والتكتم، على الرغم من تقارير رسمية سابقة أشارت إلى ذلك وحذرت منه، وأخرها تقرير أصدره مراقب الدولة في العام ٢٠١٣ وكشف فيه خلا كبيرا في عمل هذه الشركة، لكن "الجهات المعنية" احتفظت على هذه التقارير جميعها ومنعت نشرها، بأوامر من الرقابة العسكرية الإسرائيلية، كما أفادت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية. وقد تبين الآن، كما نشر، أن تسربا مماثلا للنفط حصل من هذا الخط في العام ٢٠١١، لكن السلطات الإسرائيلية الرسمية المعنية تكتمت عليه ومنعت التحقيق فيه.

وكان خط أنابيب النفط هذا، الذي يبلغ طوله نحو ٢٥٤ كيلومترا وقطره ١٠٥ سم، قد أنشئ في العام ١٩٦٨ لنقل النفط الخام من إيران (زمن الشاه) إلى أوروبا عبر إسرائيل، وهو يمتد من رصيف خاص في ميناء عسقلان (أشكلون) إلى ميناء إيلات على البحر الأحمر بقدرة ١/٢ مليون برميل في اليوم، ومنذ إقامته، أوكلت مهمة إدارته، تشغيله وصيانته إلى "شركة خط أنابيب إيلات - عسقلان" المذكورة، علما بأنها تمتلك وتشغل خطوط أنابيب أخرى لنقل النفط في إسرائيل.

وفي العام ٢٠٠٣، وقعت إسرائيل وروسيا اتفاقية لإمداد الأسواق الآسيوية بالنفط الروسي بحيث تنقله ناقلات النفط من نوفوروسيسك الروسية إلى ميناء أشكلون (عسقلان)، ثم يعاد تحميله على ناقلات في إيلات للشحن إلى آسيا، وهو مسار أقصر من المسار التقليدي حول إفريقيا وأرخص تكلفة من المرور عبر قناة السويس.

ومع وقوع الانفجار والتسرب الجديدين، أوائل كانون الأول الماضي، عادت جهات مختلفة في إسرائيل إلى المطالبة برفع التكتم السرية عن تقارير مراقب الدولة وعن كل ما يتعلق بـ"شركة خط أنابيب إيلات - عسقلان"، تركيبها، أنظمة عملها، رؤسائها وأدائها.

وكان أبرز هذه المطالبات، حتى الآن، التماس خاص تقدمت به جمعية "أدام، طبع فدين" ("إنسان، طبيعة وقانون"، وهي جمعية إسرائيلية تنشط في مجال حماية البيئة) إلى المحكمة العليا الإسرائيلية طالبت فيه بإلغاء، أو تقليص، أمر السرية المفروض على شركة "كتسا" وأنشطتها منذ العام ١٩٦٨، في جانب إزالتها بتقديم معلومات شاملة وافية عن

فجرت "الحادثة البيئية الخطيرة" التي تعرضت لها إسرائيل في مطلع شهر كانون الأول من العام المنصرم (يوم ١٢/٣، تحديدا)، والتي تمثلت في تسرب كميات كبيرة جدا، قدرت بالآلاف الأمتار المكعبة، من مواد الوقود والغاز الخام جراء انفجار أنابيب نفطية بالقرب من مدينة إيلات في الجنوب قضيبة / فضيحة سياسية - أمنية كبيرة لا تزال تتردد أصدائها وتتواصل تفاعلها في عدة مستويات، على الرغم من انفجار إسرائيل، التام تقريبا، بالانتخابات البرلمانية القريبة التي ستجرى في شهر آذار القادم.

ولا تتعلق هذه الفضيحة وتشعباتها بشيء مما تكبدته الموارد الطبيعية والبيئية في إسرائيل من أضرار جسيمة تشمل أيضا تسرب النفط إلى عدد من مستودعات المياه الجوفية، ولا بالأضرار الصحية المباشرة التي أصابت عشرات المواطنين من جراء استنشاقهم كميات كبيرة من الغاز، ولا بالخسائر المادية المباشرة التي تكبدتها الاقتصاد الإسرائيلي من جراء تسرب كميات هائلة من النفط والغاز، وإنما بالشركة التي تتولى المسؤولية المباشرة عن خط الأنابيب التي انفجر أحدها، تاريخ هذه الشركة، أنشطتها، تركيبها، الأشخاص القائمين عليها وما يربط بينهم وبين مسؤولين سياسيين وأمنيين رسميين، سابقين وحاليين، في مصالح وعلاقات، يقوم جزء كبير منها على شبكة متشعبة من الفساد الإداري الرسمي العميق، وتعرف هذه الشركة باسم "شركة خط أنبوب إيلات - أشكلون (عسقلان) Eilat-Ashkelon Pipeline Corporation - AEPC) وهي المسؤولة المباشرة والحصرية عن تفعيل وإدارة ورعاية خط أنبوب النفط هذا، والذي يعرف أيضا باسم "خط الأنابيب عبر إسرائيل" (Trans-Israel Pipeline) أو "تايپلاين (Eilat-Ashkelon) (Tipline)، وتعرف هذه الشركة بالجزيرة بالاختصار: "كتسا" (الأحرف الأولى من كلمات "خط أنبوب إيلات - أشكلون" بالعبرية).

ولم تقدم هذه الشركة، التي تدير خطوط النفط هذه أية تفسيرات حول ما جرى، واكتفت بإصدار تصريحات عامة قالت فيها إن الشركة "تعتذر عن الأضرار" وأنها "سوف تفعل كل ما هو ضروري لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه".

وكانت الشرطة الإسرائيلية قد أعلنت، في بيان رسمي، على سبب التسرب والانفجار يعود إلى "خلل تقني ميكانيكي طارئ على أنابيب الوقود التي كانت قيد التزيم، مؤخرا، وليس جراء عمل جنائي أو عمل تخريبي على خلفية قومية!"

وتتبع الكتاب المحطات الأساسية في سيرة نتنياهو، ملقيا الضوء على الأدوات التي استخدمها في خدمة ما صار يعرف بإستراتيجية البقاء في السلطة وخاصة في ولايته الثانية والثالثة، وذلك بعد سقوطه المدوي في ولايته الأولى في تسعينيات القرن العشرين الماضي. ويراقب الكتاب ما يبديه نتنياهو من سياسة مراوحة للمكان تخفي خلفها محاولة دائمة لـ «شراء» الوقت من الفلسطينيين والأميركيين ومن العالم، لتكريس واقع يلحق الضرر بإمكان التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، بحيث يغطي الانتشار الاستيطاني لجميع المناطق المحتلة من البحر وحتى نهر الأردن. ويمتد الكتاب مساحة للإضاءة على ما ينجزه نتنياهو من تغيير داخلي بنيوي في إسرائيل،

## من نشاطات «مركز مدار»

## قراءة متكاملة لـ «عقيدة نتنياهو» السياسية والأمنية في كتاب جديد لأنطوان شلحت

رام الله- صدر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» كتاب بعنوان «بنيامين نتنياهو: عقيدة اللائح»، من تأليف الكاتب أنطوان شلحت، يتناول تجربة بنيامين نتنياهو، عبر تقديم قراءة متكاملة لمسيرته السياسية وخياراته، ومرجعياته الأيديولوجية، وما تركه ويتزك من بصمات على المشهد الإسرائيلي، وما يعبر عنه من توجه نحو اليمين، بما يشمل انحياز سياسة الصدام والتوسع على صعيد العلاقة مع الفلسطينيين. ويتبع الكتاب المحطات الأساسية في سيرة نتنياهو، ملقيا الضوء على الأدوات التي استخدمها في خدمة ما صار يعرف بإستراتيجية البقاء في السلطة وخاصة في ولايته الثانية والثالثة، وذلك بعد سقوطه المدوي في ولايته الأولى في تسعينيات القرن العشرين الماضي. ويراقب الكتاب ما يبديه نتنياهو من سياسة مراوحة للمكان تخفي خلفها محاولة دائمة لـ «شراء» الوقت من الفلسطينيين والأميركيين ومن العالم، لتكريس واقع يلحق الضرر بإمكان التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، بحيث يغطي الانتشار الاستيطاني لجميع المناطق المحتلة من البحر وحتى نهر الأردن. ويمتد الكتاب مساحة للإضاءة على ما ينجزه نتنياهو من تغيير داخلي بنيوي في إسرائيل،

ضمن مسعى لا يكل لإعادة تركيب البنية السياسية والاعلامية والقانونية بما يخدم مشروعه الأيديولوجي الجيني المتشدد، إذ يقوم نتنياهو بـ«تهويد» إسرائيل تماما، وصولاً إلى سن قانون أساس يعرّف إسرائيل بأنها «الدولة القومية للشعب اليهودي».

ويتقضى الكتاب ما قامت به حكومتنا نتنياهو السابقة (٢٠٠٩-٢٠١٣) والحالية (منذ ٢٠١٣) عبر تصعيد طرح رئيسها ركنين لـ«السلام» هما شرعية الدولة اليهودية تاريخيا والأمن من خلال تعقب ممارساتها السياسية والميدانية ولا سيما على صعيد الاستيطان.

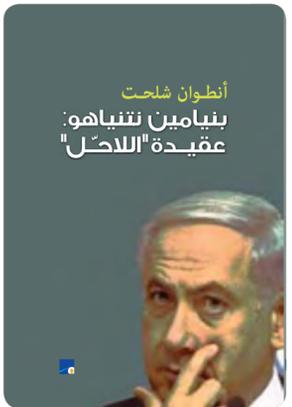
ويخضع الكتاب عقيدة نتنياهو السياسية والأمنية وما طرأ عليها من تغير إلى التحليل بواسطة قراءة عميقة في ما يلي: أ- فكره السياسي كما تجلى في كتابه «مكان تحت الشمس»؛ ب- منشأه الأيديولوجي وتأثير والده عليه (وسط تأكيدات تتعلق بعبوديته المطلقة لوالده المتطرف في آرائه اليمينية)؛ ج- أهم خطاباته وخصوصاً خطابي بار إيلان ٢١ و٩ وخطابه أمام مؤتمر «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب يوم ٢٠١٤/٧/٢٩ والذي كان محوره «خيارات إسرائيل بعد وصول الحل الدائم إلى طريق مسدود» وعرض فيه نظريته السياسية - الأمنية، فضلا عن تصريحاته واستنتاجاته

خلال الحرب العدوانية الأخيرة على غزة وفي إثر انتهائها.

ويؤكد المؤلف أن الخطابات الأخيرة لبنيامين نتنياهو بموازاة ممارساته المتعددة تشف عن تينيه «عقيدة محنثة» على الصعيدين السياسي والأمني تستلهم آخر التطورات الإقليمية، وهي مخضمة أكثر شيء لـ«عدم الاستقرار في الشرق الأوسط» الذي يراه سيستمز أعواماً عديدة وخلالها سيهدد الإسلام المتشدد السلام في المنطقة وأمن سكانها لعقد من الزمن أو أكثر على الأقل، وهي عقيدة لا تطرح قط إمكان معاودة المفاوضات مع الفلسطينيين، ولا تطرح خطة إسرائيلية مستقلة للتسوية.

وفي هذا الشأن الأخير أشير أيضا إلى ما يمكن اعتباره «صراع خطط» بين شتى المركبات التي تشكل ائتلاف حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة التي بدأت ولايتها في آذار ٢٠١٣ وستنتهي في آذار ٢٠١٥.

وتقوم «عقيدة نتنياهو» هذه فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على أساس أن هناك حاجة- كقولها - إلى «تجديد النمط القديم الرأسي إلى تحقيق السلام لجعله يأخذ الواقع الجديد المقصود واقع عدم الاستقرار الإقليمي» بعين الاعتبار وكذلك الأمر بالنسبة للوظائف والمسؤوليات الجديدة التي يتحملها الجيران

أنطوان شلحت  
بنيامين نتنياهو:  
عقيدة اللائح

على مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بالدولة اليهودية، وتؤكد أن السلام لن يحل ما لم يفعلوا ذلك، وأن تحقيق السلام لن يتسنى إلا بعد اعترافهم بحق الشعب اليهودي في أن يعيش هنا في دولة سيادية أو دولة قومية خاصة به. ولعل الأمر الأعمق في هذه السيرة هو اطلاع إسرائيل إلى أن يتحول الاعتراف بها إلى اعتراف بالصهيونية وممارساتها الكولونiale، وبالتالي يتحول الاعتراف الفلسطيني من اعتراف بحكم الأمر الواقع إلى اعتراف مبني بشرعيته التاريخية.

وفي هذا السياق يعمل نتنياهو على الدفع قداما بسن «قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي»، كما دفع الهيئة العامة للكنيست إلى المصادقة بالقراءتين الثانية والثالثة يوم ٢٠١٤/٣/١٢ على قانون جديد يقضي بإجراء استفتاء عام قبل التنازل عن أراض خاضعة للسيادة الإسرائيلية بموجب القانون (القدس الشرقية وهضبة الجولان) في أي اتفاق سياسي يتم توقيعه في المستقبل، وهو قانون أساس ولذا يعتبر دستوريا، ويهدف إلى التضييق على أي تسوية مع الفلسطينيين وإفشالها. وبموازاة ذلك تطرح «عقيدة نتنياهو» موافقة الفلسطينيين على ترتيبات أمنية بعيدة المدى وفي مقدمها بسط السيطرة الإسرائيلية على غور

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959  
هاتف: 00970 - 2 - 2966201  
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:  
madar@madarcenter.org  
موقع «مدار» الإلكتروني:  
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube  
http://tiny.cc/nkdp

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي